الأمم المتحدة

S/PV.4258



مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٢٥٨

الخميس، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد جايا كومار	(سنغافورة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	أوكرانيا	السيد كوتشينسكي
	أيرلندا	السيد كوني
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد شن غوافانغ
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيزو
	مالي	السيد توري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	موريشيوس	السيد نيوور
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

01-21738 (A)
0121738

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثليْ السويد ويوغوسلافيا يطلبان فيهما دعوتهما إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هذين الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهما حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ملادينوفيتش (يوغوسلافيا) مقعدا على طاولة المجلس، وشغل السيد شوري (السويد) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ولعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد جان - ماري غهينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد غهينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. والمجلس يجتمع الآن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أعطي الكلمة للسيد جان - ماري غهينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

السيد غينو (تكلم بالفرنسية): يسرني أن أطلع أعضاء مجلس الأمن على آخر التطورات في كوسوفو منذ الإحاطة السابقة في منتصف كانون الأول/ديسمبر. وقبل أن أبدأ إحاطتي، أود أن أذكر المجلس بأن السيد كوشنر قد غادر الآن بريستينا، وخلفه الممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد هانز هيكروب، قد تسلم منصبه. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي السيد كوشنر، الذي تمكن، بما عرف به من مقدرة كبيرة وتفان وطاقة، من تعبئة الشعب في ظروف صعبة للغاية لإنشاء الإدارة المؤقتة في كوسوفو وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وأود أولا أن أتكلم عن مؤسسات الإدارة المؤقتة المشتركة. إذ واصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عملها لإنشاء هياكل إدارية محلية شاملة للجميع ولضمان وجود أساس سياسي لهذا العمل، ذكّر الممثل الخاص الذي انقضت فترة خدمته سكان كوسوفو بأنهم مسؤولون عن بناء مجتمع متسامح. ودعا القادة السياسيين في كوسوفو إلى استخدام نفوذهم لرفض التعصب ووضع حد للتطرف، وشدد على أن ألبان كوسوفو يجازفون بتبديد معظم نوايا المجتمع الدولي الطيبة ما لم يوقفوا عمليات القتل بدوافع إثنية والعنف السياسي بوجه عام.

وقد تم توسيع مجلس كوسوفو الانتقالي، وهناك نية لزيادة توسيعه لجعله ما أمكن ممثلا لجميع الطوائف السياسية والدينية والإثنية في كوسوفو. وقد حضر اجتماع المجلس في ١٠ كانون الثاني/يناير ثلاثة أعضاء جدد، واحد من حزب الوسط الليبرالي، وواحد من حزب العمل الديمقراطي لبوشناق كوسوفو، وواحد من الحزب الديمقراطي للأشكاليا الألبان في كوسوفو. وتستمد هذه الأحزاب سندها السياسي من مختلف طوائف الأقليات، بما في ذلك بوشناق كوسوفو والأشكاليا وطائفة الغوراني، على التوالي. ولا يزال يتعين إصلاح هيكل المجلس الإداري الانتقالي. والتغييرات الأخرى ستأخذ في الاعتبار نتائج الانتخابات البلدية التي أجريت في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، والتي مكنت بعثة الأمم المتحدة من الوقوف على شعبية مختلف الأحزاب السياسية بدقة على نطاق كوسوفو.

وقد ترأس الممثل الخاص اجتماعي الرؤساء الشركاء لمجلس الهيكل الإداري المشترك المؤقت. والهدف الرئيسي للمجلس هو زيادة التعاون بين مختلف الأقسام الإدارية.

وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، عقد أول اجتماع للفريق العامل التابع لبعثة الإدارة المؤقتة المعني بالإطار القانوني والمؤسسي للانتخابات على نطاق كوسوفو. وحضره خبراء من ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو عينهم المجلس الإداري المؤقت. وركز الاجتماع بشكل رئيسي على مقترحات تتعلق بمهام وتشكيل جمعية تشريعية مؤقتة، وعلى وضع صيغة انتخابية مناسبة لإجراء الانتخابات على نطاق كوسوفو. وسيحدد موعد تلك الانتخابات ما إن يفرغ الممثل الخاص من وضع الإطار القانوني.

واكتمل الآن إنشاء الجمعيات البلدية في ٢٧ من البلديات التي صُدق فيها على نتائج الانتخابات. وأُنشئت اللجان الثلاث – التي تتعامل مع السياسة، والمالية، والطوائف والوساطة – في ١٢ من الجمعيات. وفي ثمان أخر لا تزال عملية إنشاء اللجان الثلاث جارية. ولكن، عملية إنشاء الإدارات البلدية كانت معقدة في بعض البلديات بسبب تسييس عملية اختيار مسؤولي البلدية في المستويات الرفيعة من جانب الحزبين السياسيين الألبانيين الرئيسيين في كوسوفو. وهذا قد أضعف جزئيا جهد البعثة المبذول لإنشاء جمعيات بلدية ديمقراطية وفعالية.

وفي البلديات الثلاث التي يشكل فيها الصرب أغلبية في كوسوفو، عين الممثل الخاص ممثلين للصرب في الجمعيات. ولكن إدخال صرب كوسوفو في الجمعيات في المناطق التي لا يكون فيها الصرب أغلبية مازال يمثل مشكلة. وقد التقى الممثل الخاص بممثلين لطائفة صرب كوسوفو. بيد أن المفاوضات كانت معقدة بسبب مطالبات قادة صرب كوسوفو بالسماح لجماعاتهم بإنشاء هياكلها البلدية المتميزة، المنفصلة والمتميزة عن الجمعيات المنتخبة. وقد رفضت بعثة الأمم المتحدة هذا لأنه يتناقض مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وأود أن أقول بضع كلمات عن جمعية غراسانيتسا. ففي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، عقد المجلس الوطني – غراسانيتسا اجتماعه لنهاية السنة. وأكدت جمعية غراسانيتسا من جديد استعدادها للمشاركة في جميع مؤسسات البعثة على نطاق كوسوفو، بينما انتقدت في نفس الوقت بقوة قادة الصرب المقيمين في بلغراد وممثليهم في كوسوفو الذين واصلوا سياسة عدم التعاون مع البعثة. وأعربت جمعية غراسانيتسا عن قلقها إزاء احترام القانون وتأسيس إجراءات فعالة لإنفاذ القانون، وكذلك بيع ممتلكات خاصة بالصرب في كوسوفو مؤخرا، والذي وفقا للجمعية، تم بالإكراه.

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، اجتمعت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مع ممثلي حكومة يوغوسلافيا لمناقشة مسألة المحتجزين والأشخاص المفقودين.

وركز الاجتماع على الترتيبات العملية لإجراء زيارات أسرية للسجون الواقعة تحت سلطة بلغراد والسجون الموجودة تحت سلطة بعثة الأمم المتحدة. وقد طلب الممثلون اليوغوسلاف الإذن لموظفيهم الطبيين بإجراء فحوص طبية للسجناء الصرب الموجودين في مرافق الاحتجاز في كوسوفو قبل بدء الزيارات الأسرية لهم. ورفضت السلطات اليوغوسلافية طلبا من بعثة الأمم المتحدة للسماح لأطباء دوليين بزيارة السجناء الألبان في مراكز الاحتجاز في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتقييم حالاتهم، ولكنها تعهدت بإرسال أطبائها لإجراء فحوص شاملة على هؤلاء السجناء. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، قامت البعثة بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية بإجراء زيارة أسرية ثانية لسجن نيس اشترك فيها أقارب ٢٠ سجينا.

وفيما يتعلق بالمسائل الأمنية، وقعت حادثة أمنية خطيرة واحدة في شمال كوسوفو منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمتها الأمانة العامة إلى مجلس الأمن. ففي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، كان مبنى البلدية الذي يضم مقر البعثة والواقع في منطقة زوبين بوتوك مسرحا لعمليات إطلاق نيران وهجوم بالقنابل اليدوية. واستمرت التهديدات والهجمات ضد أعضاء العصبة الديمقراطية لكوسوفو. وتضطلع فرقة العمل لمواجهة العنف السياسي التابعة للبعثة بمهمة آلية التنسيق الرئيسية لضمان توفير رد فعال ومنسق من جانب المجتمع الدولي على هذه الأحداث. ولا يزال هناك عدد من كبار السياسيين الأعضاء في تلك العصبة تحت حماية شرطة البعثة.

وفيما يتعلق بطوائف الأقليات في كوسوفو، لا يزال صرب كوسوفو وممتلكاتهم هدفا لأحداث العنف بما في ذلك إحراق الممتلكات والهجوم بالقنابل. ولا يزال الجو متوترا في طائفة أشكاليجا بعد عملية القتل التي راح ضحيتها أربعة من أفراد هذه الطائفة العائدين من صربسكا في منطقة متروفيتشا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وتشير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقاريرها إلى أن الآباء والأمهات من طائفة أشكاليجا في عدة مواقع أبقوا أطفالهم في المنازل ومنعوهم من الذهاب إلى مدارسهم خوفا على سلامتهم. ومن ثم، فإن التوترات العرقية مازالت تسبب مشاكل تحول دون حصول طوائف الأقليات على الخدمات الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، تتعرض عملية الحصول على الرعاية الصحية، خصوصا بين طوائف الأقليات الصغيرة، لخطر زيادة تدهورها. وتقوم المنظمات غير الحكومية وقوة كوسوفو بتوفير معظم هذه الخدمات. ومع ذلك، هناك عدد من المنظمات غير الحكومية قد انسحبت من كوسوفو أو تعتزم الانسحاب منها. وتسعى إدارة الشؤون الصحية التي أنشأتها البعثة إلى سد الفراغ الذي ينشأ نتيجة لانسحاب تلك المنظمات.

وأدت الاضطرابات التي حدثت في البلديات الواقعة في المناطق الشمالية من كوسوفو مؤخرا إلى زيادة الضغط على ألبان كوسوفو والأقليات الأخرى الموجودة في تلك المناطق. وفي هذا الصدد، لوحظ حدوث زيادة حادة في عدد الأحداث التي استهدفت ألبان كوسوفو وغيرهم من الأقليات التي بقيت في الجانب الشمالي من مدينة متروفيتشا. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه لم يبق سوى ١٩ أسرة من ألبان كوسوفو ضمن مجموع سكان تلك المنطقة من المدينة. وتلاحظ تلك المفوضية أن الأقليات لا تزال تترك ذلك الإقليم، وإن كان عدد الذين غادروه مؤخرا صغيرا نسبيا.

وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، أقرت اللجنة المشتركة المعنية بعودة صرب كوسوفو وثيقة إطارية بشأن العائدين في عام ٢٠٠١. وتلاحظ هذه الوثيقة الإطارية أن عمليات العودة ينبغي أن تتم في هدوء وبشكل متزايد ومنتظم. وهي تتضمن تحليلا مفصلا لأحوال المعيشة بين طوائف صرب

كوسوفو في كل أنحاء الإقليم بالإضافة إلى توصيات محددة تتعلق بالتدابير اللازمة والموارد الضرورية على الصعيدين المحلي والمركزي من أجل تهيئة الظروف المؤاتية للعائدين. وقد أيد المجلسان الوطنيان للصرب في غراسانيتشا ومتروفيتشا هذه الوثيقة الإطارية.

(تكلم بالانكليزية)

أود الآن التطرق إلى الإدارة المدنية وسيادة القانون. منذ الإحاطة الأخيرة التي قدمت إلى المجلس، حدثت تطورات أساسية في الإدارة المدنية. فمكاتب التوظيف تعمل الآن في عدد متزايد من المجتمعات المحلية. وبدأ تنفيذ مبادرة لوضع عامل شاب في كل بلدية بغية إشراك الشباب في أنشطة المجتمعات المحلية، مثل جمع القمامة، وشن حملات تثقيفية عن القيادة الآمنة للسيارات. وبنهاية عام ٢٠٠٠ كان قد تم بناء أو إصلاح أكثر من ١٠٠ مدرسة. وتم تحويل جميع المدارس التي كانت مقامة في خيام إلى مبان مركبة. وتم إعداد ما يلزم من المرافق والموظفين لتوفير الرعاية للأطفال الذين لا عائل لهم، ووضعت إجراءات للتبني لإيجاد موائل دائمة لهم. واعتبارا من نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر، كانت هناك ٤٦ ٠٠٠ أسرة تحصل على مساعدة اجتماعية. ويجري العمل الآن في تنفيذ برنامج البعثة الثاني للإعداد لاستقبال فصل الشتاء الذي ساعده حدوث طقس معتدل جاء في غير موسمه. وتم توزيع الحطب والفحم على الأسر المحتاجة، كما أقيمت أماكن إيواء لحالات الطوارئ في المدن الرئيسية.

وأحرزت البعثة تقدما كبيرا في تعزيز سيادة القانون في كوسوفو وبدأ المعهد القضائي في كوسوفو والبنك الدولي العمل في تنفيذ مشروع لتقديم المساعدة التقنية بتكلفة تبلغ ٣ ملايين دولار لإرساء جوانب شتى من القانون التجاري، بما في ذلك تدريب القضاة والمحامين. وبدأ الفريق العامل المعني بالأداء القضائي استعراضه لحالة الهيئة القضائية، مع إيلاء اهتمام خاص بأي انحراف محتمل من جانب القضاة ومعاوني القضاة والمدعين العامين.

وتحسنت حالة دائرة شرطة كوسوفو كما ونوعا. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، تخرج ٣١٢ طالبا من الصف الحادي عشر في مدرسة دائرة شرطة كوسوفو، مما جعل العدد الإجمالي لضباط الشرطة المتدربين الذين استكملوا دورة التدريب الأساسي في تلك المدرسة يصل إلى ٨٥١ ٢ ضابطا. وعلى الرغم من زيادة التهديدات وأعمال الترهيب ضد موظفي دائرة شرطة كوسوفو، فإن ضباط تلك الدائرة يؤدون مهامهم إلى حد كبير بطريقة مهنية. ويتجلى هذا في عملية المتابعة التي قام بها أحد ضباط تلك الدائرة في غير وقت العمل، وألقى فيها القبض على شخص مشتبه بارتكابه جريمة قتل، وكان قد هرب عدة مرات بعد إلقاء القبض عليه لإطلاقه النار على جندي روسي من قوة كوسوفو.

وفيما يتعلق بإعادة الإعمار الاقتصادي، أخذ التركيز الأولي للبعثة على إعادة الإعمار في حالات الطوارئ يتحول الآن إلى التنمية الاقتصادية والنهوض بمؤسسات القطاع الخاص. ويتركز الاهتمام الآن على تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي ينبغي أن تولد معظم النمو المستدام لفرص العمل. وتم إحراز تقدم كبير نحو وضع إطار قانوني لدعم تنمية القطاع الخاص. وأقر المجلس الإداري المؤقت ٤ لوائح تنظيمية أساسية تتعلق بمنظمات الأعمال الحرة، والتعهدات بتقديم تبرعات، والاستثمار الأجنبي، والعقود. وفي منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر، نشرت البعثة تقييما أوليا لاحتياجات كوسوفو لاستمرار إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية. وبالإضافة إلى تنمية القطاع الخاص، حدد ذلك التقييم خمسة مجالات أخرى ذات أولوية تشمل التعليم، والصحة، وتخفيف حدة الفقر، والإدارة العامة، والإسكان.

وبموجب ميزانية كوسوفو الموحدة لعام ٢٠٠١، ستقوم المصادر المحلية للإيرادات بدور كبير متزايد في تمويل النفقات. وتوفر ميزانية عام ٢٠٠١ للنفقات المتكررة الإجمالية ولبعض النفقات الرأسمالية مبلغ ٧٤٣ مليونا من الماركات الألمانية في المشروعات العامة، والبلديات، والحكومة العامة. وهذه ممولة من إيرادات وطنية مثل الضرائب، والرسوم، ورسوم الانتفاعات، مقدارها ٥٤١ مليون مارك ألماني، بالإضافة إلى ٢٠٢ مليون مارك ألماني هبة من المانحين، يخصم منها ٤٠ مليونا من الماركات تخصص لواردات الكهرباء وحدها، عند الضرورة.

وفيما يخص الحالة في جنوب صربيا، لا يزال المناخ الأمني في وادي بريسيفو متوترا، مع أن مخاطر نشوب صراع كبير تبدو متناقصة. ومعظم الخمسة آلاف الذين هم من العرق الألباني وفرّوا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ عادوا إلى ديارهم في جنوب صربيا. ومع ذلك، فإن الحالة ليست بعد مستقرة. فثمة عناصر من جيش تحرير بريسيفو وميدفيدا وبوجانوفاك انتقلت إلى مدن وقرى لحماية السكان العائدين حسبما أفيد، وهي الآن على مقربة كبيرة من الشرطة الصربية والقوات العسكرية اليوغوسلافية. وبالإضافة إلى هذا، هددت حوادث عديدة في جنوب صربيا وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في أوائل كانون الأول/ديسمبر. وهي تشمل اختطاف ستة من العرق الصربي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر بالقرب من نقطة عبور إلى كوسوفو، أفرج عنهم جميعا في اليوم التالي بعد تدخل قوة كوسوفو.

ولا تزال قوة كوسوفو تؤدي دورا كبيرا في المساعدة على تحقيق استقرار الحالة، بما في ذلك زيارة قام بها قائد قوة كوسوفو إلى بوجانوفاك في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر. وفي أعقاب هذه الزيارة، توسطت قوة كوسوفو للتوصل إلى اتفاق بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر لتحسين حرية الانتقال بين بوجانوفاك في صربيا الكبرى ومدينة غنجيلين في كوسوفو. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، زار المبعوث الخاص لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين قرى في المنطقة الآمنة وعقد اجتماعات مع العمدة ذي العرق الألباني لبريسيفو والسيد كوفيتش، نائب رئيس وزراء جمهورية صربيا، بغرض تقييم حالة العائدين. وأكد السيد كوفيتش رغبته في العمل مع قوة كوسوفو لترتيب نزع سلاح المقاتلين ذوي العرق الألباني في المنطقة بشكل سلمي، وأعطى ضمانات لكل الذين رغبوا في العودة إلى ديارهم في بريسيفو، وأخبر المفوض السامي بأنه سيكون هناك تعويض عن أية أضرار بالممتلكات سببتها قوات الأمن.

وذكر السيد كوفيتش أيضا أنه ستوضع ترتيبات لتحسين دور الذين هم من العرق الألباني في الحكم المحلي. ووفقا للمفوض السامي، من الضروري اتخاذ تدابير محددة أخرى مثل إدماج أصحاب العرق الألباني في قوات الشرطة المحلية وتجريد المنطقة من السلاح، وذلك لمعالجة مصادر التوتر في المنطقة. وأنشأ المفوض السامي وجودا له في المنطقة بغرض رصد الحالة عن كثب.

لقد أذيع الكثير عن مسألة اليورانيوم المستنفد، وأنتهز فرصة هذه الإحاطة الإعلامية لأقول بضع كلمات بشأن تلك المسألة على وجه الخصوص. في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠، دعت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو فريقا من العلماء، بقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لدراسة احتمال وجود نشاط إشعاعي في المناطق التي استخدم فيها يورانيوم مستنفد وحولها. ووفرت منظمة حلف شمال الأطلسي، عن طريق قوة كوسوفو، خرائط تحدد ١١٢ موقعا من هذه المواقع، معظمها في جنوب وغرب كوسوفو. وزار الفريق الذي يرأسه برنامج الأمم المتحدة للبيئة ١١ موقعا: خمسة في غرب الإقليم وستة في جنوبه. وجمع الفريق ٣٤٠ عيِّنة من التربة، والمياه والخضر، وأجرى اختبارات لدهانات المباني، وناقلات

الجيش المدمرة، وقذائف اليورانيوم المستنفد. ويجري تحليل العينات حاليا في السويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، واستراليا وإيطاليا.

والنتائج الميدانية الأولية التي توصل إليها الفريق تبين ثلاثة مواقع لا دلالة فيها على وجود نشاط إشعاعي مرتفع أو بقايا لذخيرة يورانيوم مستنفد. وفي ثمانية مواقع، وجد الفريق كميات أعلى قليلا من الراديوم في الثقوب التي أحدثتها ذخيرة اليورانيوم المستنفد أو حولها، أو أجزاء وبقايا الذخيرة. وتقرير الفريق النهائي يتوقع صدوره في آذار/مارس ٢٠٠١، وإن كان القيام بمهمة متابعة أخرى قد يكون مطلوبا.

ودرست منظمة الصحة العالمية وإدارة الصحة والرعاية العامة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو حدوث سرطان الدم (اللوكيميا) في كوسوفو. واستعرضت في مستشفى بريستينا سجلات تعود لأربع سنوات، وجرت مقابلات مع أطباء من مستشفى المركز. ويبين المسح الأولي أن عدد الإصابات باللوكيميا بين الكبار في كوسوفو لم يتزايد.

وتتخذ البعثة عددا من الخطوات المحددة للتصدي للمشاكل المحتملة التي يفرضها اليورانيوم المستنفد. فقد عُلِّقت لافتات تحذير في كل المناطق المعروفة التي استُهدفت بالقذائف المحتوية على اليورانيوم المستنفد. وبناء على طلب البعثة أرسلت منظمة الصحة العالمية موظفا ثانيا إلى بريستينا لتنسيق إنشاء برنامج اختبار طوعي لمواطني كوسوفو وموظفي البعثة في مستشفى بريستينا. وتبعث منظمة الصحة العالمية أيضا إلى كوسوفو ثلاثة متخصصين – متخصص في علم السموم، وحجة في الإشعاع ومتخصص في البيئة – لتقييم آثار اليورانيوم المستنفد. ويجري إنشاء لجنة من خبراء طبيين محليين، من بين أعضائها ممثل من إدارة الصحة التابعة للبعثة. وأعضاء اللجنة سيشاركون في جلسات إحاطة إعلامية تتناول جوانب الصحة العامة المتصلة باليورانيوم المستنفد.

ويجري القيام بحملة إعلامية عامة لإبلاغ مواطني كوسوفو، المحليين والدوليين على حد سواء، بشأن اليورانيوم المستنفد وما هو معروف عن الأمراض، وعلى الأخص اللوكيميا، التي قد تتصل أو لا تتصل بأكل طعام أو شرب شراب ملوث باليورانيوم المستنفد.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية، حققت البعثة تقدما مؤثرا في تنفيذ ولايتها. وقد أدى دعم أعضاء المجلس وقيادة السيد كوشنر المُلهمة دورا رئيسيا في هذه العملية. وبينما قيادة البعثة تنتقل من ممثل خاص للأمين العام إلى آخر، يجري القيام بأعمال تحضيرية للتصدي للطائفة الجديدة من التحديات التي ستواجهها البعثة في الأشهر المقبلة. وقد وضع الممثل الخاص الجديد للأمين العام جدول أعمال واضحا للمستقبل. وستركز البعثة، تحت قيادته، على وضع إطار قانوني للحكم الذاتي المؤقت في كوسوفو، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وسيبذل جهد متجدد أيضا في تطوير مؤسسات فعالة لإنفاذ القانون. وبالإضافة إلى هذا، ستقيم البعثة مكتبا في بلغراد من أجل تيسير الحوار مع حكومة يوغوسلافيا. ولتحقيق هذه الأهداف الطموحة، ستواصل البعثة الاعتماد على ذلك النوع من الدعم القوي الملتزم به الذي نالته من المجلس والدول الأعضاء منذ إنشائها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد غينو على إحاطته الإعلامية الشاملة.

السيد هولبروك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أعرب عن التقدير والسرور العظيمين إذ أتكلم في اليوم قبل الأخير لي في هذا

العمل أمامكم، السيد وزير الخارجية، وأنتم صديق قديم لي، من بلد ارتبطت به خلال معظم حياتي المهنية. ويشرفنا أن نكون هنا تحت رئاستكم اليوم، وغدا أيضا، الأمر الذي سيكون شرفا أعظم. ومن دواعي سروري الكبير أن أراكم مرة أخرى هنا في نيويورك.

أود أن أشكر وكيل الأمين العام على إحاطة إعلامية ممتازة شاملة ترد على كل المسائل التي أمامنا. إني أثني عليه وعلى زملائه وأشاطره تقديره القوي للعمل البارز الذي قام به الممثل الخاص السابق للأمين العام، السيد برنارد كوشنر.

بما أن هذه هي المرة قبل الأخيرة التي أظهر فيها أمام مجلس الأمن، أود أن أُبدي ملاحظة عامة أولا بشأن الحالة وأيضا بشأن البلدان المساهمة بقوات. وإني مسرور إذ أرى أن كثيرا منها ممثل هنا اليوم. وأريد أن أردد ما قاله زميلي، السفير كننغهام - الذي سيرأس البعثة خلال عطلة الأسبوع هذه ويبقى بصفته قائما قويا بالأعمال، بتأييد تام وشخصي من وزير الخارجية المقبل، الجنرال باول، الذي طلب منه شخصيا أن يبقى - أمام المجلس يوم الخميس بشأن البلدان المساهمة بقوات. وإني أؤكد بقوة ما قاله فيما يتعلق بدور تلك البلدان في هذه المداولات، بانتظار الإصلاح الشامل لمجلس الأمن، الذي دعوت إليه في نيسان/أبريل، عندما عبرت عن الموقف الأمريكي بشأن عضوية مجلس الأمن. ونحن نعتقد أن البلدان المعنية ينبغي أن تكون هنا في هذه القاعة وأن يستمع إلى آرائها.

إن مبدئي بسيط للغاية: الشفافية والانفتاح في المداولات وأن يستمع إلى كل وجهات النظر، لكن التغييرات في القواعد الفعلية لمجلس الأمن ينبغي أن تكون جزءا من عملية شاملة.

ونأسف لأن هذه الفكرة لم تبارح مكانها منذ طرحناها في شهر نيسان/أبريل. وقد أبقيناها مطروحة على بساط البحث، وتناولها وزير الخارجية المعين باول بعبارات صريحة تماما في جلسة الاستماع أمس. وإنني أحث المجلس على أن يطلع على ما قاله فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن.

وأود مجددا أن أؤكد للبلدان المساهمة بقوات الحاضرة هنا - ويسعدني أن يكون السفير شوري معنا على طاولة المجلس ممثلا للاتحاد الأوروبي - إنني أؤيد بشدة مشاركتهم النشطة في مداولاتنا.

أنتقل الآن إلى موضوع البلقان، لا سيما الملاحظات التي استمعنا إليها توا. بطبيعة الحال، اتسم العام المنصرم بتغيير جذري في الوضع، إلى الأفضل تماما. وبدلا من إدارة أزمات مستمرة، نواجه الآن مهمة معقولة تتمثل في بناء مستقبل سلمي مستقر. ورغم ذلك، فإنني أود أن أشدد على أن المشاكل الماثلة أمامنا صعبة للغاية. وعلينا أن نتغلب على إرث الفساد والمحاباة، وسوء الإدارة الاقتصادية، والأنشطة الإجرامية الصريحة التي أصبحت شائعة على أوسع نطاق في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الشيوعية، كما أصبحت متوطنة على نحو خاص في هذه المنطقة التي مزقتها الحرب.

إن سكان الجبل الأسود وصربيا أمامهم تحديات سياسية جسيمة. إذ أن عليهم أن يتخلصوا من بقايا النظام القديم، وأن يعملوا مع القادة الشجعان للجبل الأسود بغية التوفيق بين النهج المتباينة لرسم المستقبل الدستوري ليوغوسلافيا. والرئيس غيوكانوفيتش يستحق تقديرنا لصموده في وجه محاولات ملوسفيتش لسحق الديمقراطية في الجبل الأسود. أما كيف سيحسم النزاع بين الجبل الأسود وصربيا فهو أمر تقرره الجمهوريتان في إطار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبشكل سلمي. ولا أستطيع أن أتنبأ بالكيفية التي سيتم بها حسمه، مع أنني تحدثت مطولا مع كل من الرئيس كستونيتشا والرئيس غيوكا نوفيتش بهذا الشأن. ولكني أشدد على أن الظروف التي يدور فيها هذا الجدل

مختلفة تماما، وأن تسوية سلمية تماما ومرضية للجانبين يمكن أن تتحقق، بالنظر إلى القيادة في كل من الجمهوريتين.

أما في البوسنة، فلا يزال هناك الكثير الذي ينبغي تحقيقه، مع أن التقدم كان مطردا، كما كانت دايتون ناجحة. وقد أصبحت الدولة في حالة سلم مع نفسها ومع جيرانها. ومنذ أن اجتمعنا في المرة الأخيرة، اعترفت يوغوسلافيا بالبوسنة. ويمكن لكل من الحاضرين هنا ممن شاركوا في هذه القضية لفترة طويلة - وأعتقد أنني ربما كنت أكثر الموجودين في هذه القاعة عهدا بهذه القضية - أن يقول إن مسألة الاعتراف هذه كانت القوة الدافعة في الحرب ذاتها. ولقد تم كل ذلك دون أي أضرار من جرار عمل عدائي بأي جندي من جنود منظمة حلف شمال الأطلسي. ويتنافى ذلك تماما مع التنبؤات القائمة التي تنبأ بها كثيرون في أوائل التسعينيات.

ونحن نحيي أكثر من ١ ٠٠٠ من حفظة السلام البواسل التابعين للأمم المتحدة الذين قتلوا أو أصيبوا في البوسنة. ونلاحظ - وأريد هنا أن أشدد - أنه من بين زهاء ١ ٠٠٠ قتيل أو جريح من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، تكبد الفرنسيون حلفاؤنا العظام أكبر عدد من الخسائر البشرية منفردين. ولكن لم تقع أي خسائر بشرية في صفوف قوات حلف شمال الأطلسي. ويكمن الفرق في الاختلاف بين وجود الأمم المتحدة في البوسنة والوجود الذي قاده حلف شمال الأطلسي كنتيجة لدايتون. ولقد أتاح ذلك للأمم المتحدة والمجتمع الدولي الفرصة لبناء دولة واحدة.

وإذا كنا لم نستكمل العمل في البوسنة بعد، فقد حققنا تقدما كبيرا هناك. إذ شهدت عودة اللاجئين إلى مناطق الأقليات زيادة كبيرة، كما أن أعدادهم في تزايد مستمر. وإنني أهنئ الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص على الجهود الاقتصادية الهامة التي يبذلها. وبوسعنا الآن أن نتحرك إلى الأمام وبخطى أسرع، في ضوء التغيرات في كل من زغرب وبلغراد والتغيرات التي تشهدها سراييفو.

كان القوميون المتطرفون كثيرا ما يعرقلون تنفيذ دايتون، إذ كانوا يستمدون الدعم من العواصم المجاورة. ولكن ذلك العهد ولّى، ولذا، فإن مستقبل البوسنة يبدو أكثر إشراقا.

إن الانتخابات التي جرت في البوسنة تؤكد على نقاط عدة. فعلى المدى القصير، لم يكن تعزيز بعض الأحزاب القومية مواقعها نبأ طيبا، وعلينا أن نتوخى الصراحة في ذلك. فالأحزاب القومية قد استغلت الديمقراطية في تعزيز مواقعها؛ وإن كانت هذه الأحزاب أعداء للديمقراطية. وبينما يواصل شعب البوسنة تجميع حكوماته على كل المستويات، فإن لدي رسالة بسيطة أود توجيهها إلى أصدقائي في هذا البلد: إن الأحزاب القومية المتطرفة لا مستقبل لها؛ فهم ينظرون إلى الوراء، وهم فاسدون، وهم على استعداد للتضحية بالأشخاص ذاتهم الذين يساندونهم، ولعزل شعبهم وإضعافه اقتصاديا. لا مكان لهؤلاء في مستقبل البوسنة ولا في مستقبل أوروبا.

إلا أن هذه الانتخابات انطوت أيضا على أخبار طيبة. فلأول مرة في تاريخ البوسنة بعد انتهاء الحرب تلوح فرصة حقيقية لتمكين السياسيين المعتدلين من تحقيق أغلبية تشريعية على الصعيد الوطني، إلى جانب تشكيل حكومة قادرة على العمل تماما. وإذا ما تحقق ذلك، فسوف يفتح آفاقا واسعة للتقدم ويوجه رسالة قوية للعالم.

أناشد الممثل السامي في البوسنة أن يراقب أعمال الحكومات الجديدة بعناية وأن يتصرف بفعالية ضد من يخالفون روح ونص اتفاقات دايتون. وما زلت أعتقد، وسأقولها مرة أخيرة بوصفي أحد مسؤولي الحكومة

الأمريكية، إن الحزب الديمقراطي الصربي - حزب رادوفان كاراديتش وزملائه مجرمي الحرب - كان ينبغي أن يحظر منذ عهد بعيد. فلا مكان لهذا الحزب في مستقبل البوسنة. فهؤلاء هم نازيو البلقان. وأرجو، بعد أن تهدأ عواصف الانتخابات، أن يتواصل تهميش القوميين المتطرفين. وإنني أنوه بالاحتجاز الطوعي للسيدة بلافسيتش، الموجودة في لاهاي حاليا. فما فعلته كان عملا شجاعا وصائبا. وأنا على ثقة من أنه سيراعى أثناء الإجراءات القضائية ضدها، وأعتقد أن ذلك ينبغي أن يرسل إشارة قوية إلى أناس آخرين في المنطقة بأن بوسعهم الفرار ولكن ليس بوسعهم الاختباء.

أما الوضع في كوسوفو، الذي نحن بصدد مناقشته هنا اليوم، فلا يزال صعبا للغاية أيضا. وأرحب ترحيبا حارا بالسيد هانز هايكروب في مهمته الجديدة، خلفا للسيد كوشنر. وقد كانت لي محادثات ممتازة معه خلال تواجده في نيويورك. وإنني أحثه علنا، كما فعلت سرا، على عدم الاكتفاء بمتابعة العمل الممتاز الذي قام به سلفه، وفقا لما ذكره وكيل الأمين العام لنا اليوم، بل أن يركز أيضا على موضوعين أساسيين لهما أهمية تاريخية بعيدة الأثر. فكل من كان منكم في بريشتينا يعرف أن العمل في هذا المناخ يوما بعد يوم صعب جدا للدرجة التي قد يفقد فيها المرء التسلسل المنطقي للقضايا الأكبر. ولكن لا يساورني أي شك في أن الوزير هايكروب، بما لديه من خبرة واسعة كوزير دفاع سابق، سيكون ناجحا في مهمته هناك. وأعتقد أنه وهو يواصل بذل جهوده اليومية، سيكون تركيزه الأساسي على عقد انتخابات تشمل كوسوفو برمتها في أسرع وقت ممكن كيما يتسنى لشعب كوسوفو أن يحكم نفسه بشكل ديمقراطي.

هذا هو المطلوب في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وإذا كان ثمة خلاف مشروع في هذه القاعة بشأن جوانب معينة في هذا القرار - وأعلم أنني سوف أسمع بعد لحظات من بعض أصدقائي آراء تتعارض مع الآراء التي أبديتها - فينبغي ألا نختلف حول الخطوة الرئيسية التالية، لأن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يطالب تحديدا بوضع الحكم الذاتي داخليا. وأنني أقر بالغموض الذي يشوب الوضع النهائي، وهذا ما سوف أتناوله بعد لحظات. إلا أنني أقول لأصدقائي في هذه القاعة، لا سيما لصديقي من الاتحاد الروسي والصين - اللذين اختلفنا معهما حول هذا الأمر سابقا - أنه ينبغي ألا يكون ثمة خلاف بشأن انتخابات كوسوفو الشاملة. ولو كانت هناك اختلافات، فأرجو الإعلان عنها جهرا حتى يتسنى لنا معالجتها. لكنني أعتقد أنه لا غموض بهذا الشأن. وكما قد يتذكر معظم الحاضرين هنا: كان من رأيي أن الانتخابات التي عقدت في أيلول/سبتمبر الماضي كان ينبغي إجراؤها على مستوى كوسوفو كلها إلى جانب مستوى البلديات.

ولم يكن ذلك قرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهذا ما كان. وأجريت الانتخابات. وكانت ناجحة وسلمية. ثم أجريت الانتخابات الصربية. وكانت ناجحة وسلمية. وعلى عكس ما تخوف منه الكثيرون، وأنا شخصيا منهم، فقد أجريت الانتخابات داخل كوسوفو، بدون إثارة مخاوف. ولذلك أعتقد أن الوضع الآن مناسب لإجراء هذه الانتخابات الهامة للغاية. وأملي شخصيا أن تجرى في وقت مبكر بحلول ربيع هذا العام. وقد يكون هذا من قبيل التفاؤل المفرط، ولكنني أحث مجلس الأمن كما أحث وكيل الأمين العام وأحث السيد هيكيروب ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على البدء بالتخطيط لها من الآن. فالأمر يستغرق من ١٢٠ إلى ١٨٠ يوما منذ بداية الالتزام بإجرائها. وكلما أطنبنا في الكلام، كلما طال انتظارنا، والمهمة لازمة التنفيذ.

والآن، بعد القيام بهذه المهمة، سيواجه هذا المجلس والمجتمع الدولي حتى تحديا أكبر. وبالنسبة للنقطة التالية، وهو تحديد الوضع النهائي لكوسوفو، فليس بإمكاني سوى أن

أدلي ببعض الآراء القائمة على التخمين، لأننا لا نستطيع التطرق لهذه المسألة - أي الوضع النهائي - طالما لم تجر الانتخابات. ولكنني أعتقد أن الانتخابات ستجرى بنجاح وستتمخض عن ظهور مجموعة رشيدة من المسؤولين المنتخبين الذين يعبرون عن تطلعات كوسوفو. وآمل أن تضم هذه الانتخابات الصرب وغيرهم من الجماعات العرقية إلى جانب ألبان كوسوفو حتى تكون تمثيلية تماما.

غير أننا، بعد هذه الانتخابات، علينا أن نسلم بوجود واقع أساسي. إن كوسوفو لن تنعم أبدا بالسلام والاستقرار ما لم يحسم وضعها القانوني. فاستمرار العنف في المنطقة، ويرجع في معظمه حاليا إلى المتطرفين على الجانب الألباني، أمر غير مقبول. ولكن ما لم نحسم مسألة الوضع القانوني بشكل يرضي جميع الأطراف، فسيظل القلق الذي تسببه المشكلة كالجرح المتقيح ويثير المزيد من المشاكل. وما على الذين يساورهم الشك في خطورة الحالة إلا أن يلقوا مجرد نظرة على مكان أبعد قليلا نحو الشرق، أي إلى الشرق الأوسط، إلى المنطقة التي تغلي الآن، إلى الأراضي المحتلة، لكي يدركوا مدى خطورة هذه المسألة إذا ترك الجرح متقيحا.

وإذا ما أجرينا هذا النقاش بعد عشر سنوات من اليوم، وإذا ظلت قوات حلف شمال الأطلسي متواجدة في كوسوفو بعد عشر سنوات من اليوم، فسنكون قد فشلنا. وقد تبدو السنوات العشر أمرا غير متصور، ولكن قيادة الأمم المتحدة ما زالت موجودة في كوريا بعد انتهاء الحرب الكورية بثمان وأربعين سنة. بالتحديد لأن وضع كوريا القانوني لم يحسم أبدا، وهكذا اضطرت قيادة الأمم المتحدة إلى البقاء، وكذلك بقيت القوات الأمريكية في كوريا بعد انتهاء الحرب بثمان وأربعين سنة. وآمل ألا يضطر المجلس إلى مناقشة مسألة كوسوفو بعد عشر سنوات أو حتى بعد خمس سنوات من الآن، ولكنه سيبقى على هذا الحال ما لم يحسم هذا الوضع.

وينص القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بوضوح على أن كافة البدائل تظل مطروحة وهو يحدد القيام بعملية دون إملاء الحل. ومهمة الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو هي تيسير العملية السياسية التي ستحسم المشكلة. ومرة أخرى أشدد على القول بأن العمل المكثف لا بد أن يعقب إجراء الانتخابات، ولكن علينا أن ندرك أهمية هذه المسألة من الآن. وهي قد تستغرق بعض الوقت. وقد تستغرق عملية التوصل إلى تسوية الوضع النهائي لكوسوفو وقتا طويلا. إلا أنني أرى أن العملية يجب أن تبدأ حالما يكون الطرفان على استعداد. وليس هناك ما يمكن أن يقلل من عدم الثقة والقلق اللذين يؤديان إلى العنف في كوسوفو أكثر من البدء في عملية نزيهة تستهدف حسم الوضع القانوني لكوسوفو.

وأرى أننا ينبغي أن نكون واضحين حيال نقطتين قبل أن تبدأ هذه العملية. أولا، ينبغي أن تكون شروط أية تسوية نهائية مقبولة من الطرفين وأن يساندها المجتمع الدولي. ولا يوجد نهج آخر يمكن أن يؤدي إلى حل دائم ومستقر. ولا يوجد نهج آخر يتيح إجراء خفض كبير للقوات الأجنبية المتواجدة هناك.

ثانيا، إن البدء في هذا الحوار لا بد من أن يزيد من أهمية إجراء الانتخابات التي تكلمت عنها من قبل، والتي تشمل كوسوفو بأسرها، بأسرع ما يمكن. وشعب كوسوفو بحاجة إلى زعماء مختارين على أساس ديمقراطي لكي يتكلموا باسمهم في هذه المناقشة التي ستجرى.

ولا يمكننا، مع ذلك، أن نسمح للتحديات المتبقية أن تحول أنظارنا عن إدراك ما أنجز بالفعل. فالبلقان منطقة مختلفة تماما الآن، وهي مكان أفضل كثيرا عما كانت عليه

منذ ثمانية أعوام. فقد كانت الاشتباكات العنيفة رابضة في كل ركن حتى وقت قريب جدا. ولكن فرصة اندلاع صراع كبير اليوم أصبحت مستبعدة على نحو مطرد، ولا سيما، بفضل حكومة الرئيس كوستنيشة والزعماء المنتخبين الجدد في صربيا برئاسة رئيس الوزراء جنجتش، وأود أيضا أن أهنئ رئيس الوزراء جنجتش، الذي عرفته منذ سنوات عديدة كزعيم معارضة، على تبوؤه لمكانه الصحيح أخيرا كزعيم منتخب مختار ديمقراطيا.

ولكن، ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به، أيها الأصدقاء، وأسفي الكبير هو أن أهم مرتكبي الجرائم في المنطقة لم يمثلوا بعد أمام المحكمة في لاهاي حيث ينبغي أن يكونوا. ولكن الحلقة تضيق عليهم يوما بعد يوم. وكما قلت من قبل، إن استسلام السيدة بلافتشس طوعيا في الأسبوع الماضي يشكل خطوة هامة إلى الأمام، وأنا أعلن هنا أنني على ثقة من أنها ستتمكن من تقديم أدلة هامة في الجرائم التي ارتكبها آخرون، وعلى الآخرين أن يفكروا جادين عما يعينه ذلك بالنسبة لهم.

وأنا واثق من أن الإدارة المقبلة لن تكون أكثر منا تسامحا حيال قوى الفصل العرقي والكراهية العرقية. وقد تكلم وزير الخارجية المعين كولن باول بطريقة مؤثرة عن دور أمريكا كمنارة للحرية في العالم. وإنني أسترعي انتباه المجلس إلى التعليقات التي أدلى بها والتي كانت مدعاة لارتياح بالغ - إلى بيانه القوي عن دعم شراكة شمال الأطلسي والأمم المتحدة وتقديره للالتزامات التي قطعناها على أنفسنا إزاء حلفائنا في البلقان وإزاء شعوب المنطقة الإقليمية. إن حرية أمريكا ترتبط ارتباطا لا تنفصم عراه بحرية ورخاء أوروبا. ونحن نصبح أقوياء عندما نقف سويا إلى جانب الأمم المتحدة ومع أقرب حلفائنا.

وثمة ملحوظة شخصية، فهذا البيان أختتم به مسؤولياتي الرسمية بشأن هذا الموضوع، ولكنني أؤكد للمجلس أنني سأظل مشاركا فيه بقوة كمواطن عادي، كما فعلت في الأحوال التي كنت عليها من قبل كمواطن عادي سواء في الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٣ أو في الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٩. إذن، قد لا ترونني في هذه القاعة أتكلم بشأن هذه المسألة مرة أخرى، ولكنكم ربما تسمعون مني. وربما لا يحظى قولي هذا بترحيب شامل، ولكن التزامي بهذه القضية لن يتقلص، وإنني أتطلع إلى رؤيتكم جميعا وأنتم تمضون قدما إلى الأمام. إن الرحلة الطويلة لم تنته، ولكننا حققنا تقدما هائلا. وفي اعتقادي أن حلم أوروبا الموحدة الكاملة الحرة قد أصبح على مرمى البصر في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي وإلي بلدي.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): أشكر وكيل الأمين العام السيد غينو على إحاطته المفصلة بشأن الحالة في كوسوفو.

في الأسبوع الماضي أنهى السيد كوشنر مهام منصبه كممثل خاص للأمين العام، مختتما بذلك مسؤوليته التي دامت ثمانية عشر شهرا في واحدة من أصعب المناطق التي تدخلت فيها الأمم المتحدة لحفظ السلام، مضافا إليها مسؤولية الحكم. وقد تمكن السيد كوشنر في فترة السنة والنصف هذه من الوصول إلى الضحايا في مجتمع مقسم مدمر بشجاعة وبرحمة وسرعة. وكان ذلك أمرا بالغ الحيوية في تناول الأولويات لدى السكان الذين روعتهم الحرب.

وإننا نرحب ترحيبا حارا بالسيد هيكيرب بوصفه الممثل الخاص الجديد للأمين العام في كوسوفو ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو. وقد خلف

سلفه أساسا متينا للبقاء عليه. ولكن المهمة التي تنتظره ما زالت ضخمة ولا تعد سهلة بأي حال من الأحوال. ونحن مقتنعون بأن الممثل الخاص الجديد للأمين العام سيضفي على بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو دينامية جديدة بما يتمتع به من خبرة وحكمة وتفان.

وسأتطرق إلى بعض الأولويات العاجلة التي يحتاج الممثل الخاص الجديد للتركيز عليها. أولها تحجيم العنف. إن تحجيم العنف سيكون أحد المسائل الرئيسية على جدول أعماله. فالعنف والقتل يجب أن يتوقفا بغض النظر عن أصل السكان العرقي. وحقيقة أن الكراهية العرقية قد انحسرت الآن كثيرا مقارنة بما كانت عليه قبل عام. إلا أنها ما زالت مشتعلة تحت الرماد، والجروح لم تلتئم، والأحداث المشؤومة يمكن أن تتفجر بسهولة وأن تخرج بسرعة عن نطاق السيطرة. وينبغي إيلاء اهتمام يقظ لضمان الترتيبات التي تجعل الجميع يشعرون بالأمان. وباقتراب عدد رجال الشرطة حاليا من المستوى المستهدف، وبوجود إدارة تعمل بشكل أفضل بكثير، ثمة احتمال أكبر الآن بوضع نهاية للعنف.

وثانيا، مسألة الانتخابات. لقد كان أحد الإنجازات المتميزة في كوسوفو هو إجراء انتخابات بلدية في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. لقد أبرزت تلك العملية الرغبة في ممارسة الحقوق الديمقراطية والتحرك نحو الحكم الذاتي. كذلك تظهر النتيجة كيف ترى أغلبية الشعب مستقبلها. ولقد كان أمرا مطمئنا للعالم أن يرى الكوسوفيين يميلون نحو القيادة المعتدلة ويرى طموحهم للعيش في سلام. وتصبح الخطوة المنطقية التالية هي إجراء انتخابات عامة في جميع أنحاء كوسوفو. ومن الأهمية أن يشارك جميع سكان كوسوفو، بكل مجموعاتهم العرقية.

وثالثا، السلطة القضائية. لقد رأينا مستوى أكبر من النشاط القضائي، لا سيما في الآونة الأخيرة، مع الزيادة في عدد الأشخاص والموارد المادية. ولقد أسهمت إضافة حوالي إثني عشر قاضيا دوليا، يركزون بصفة عامة على جرائم الحرب والجرائم ذات الدوافع العرقية، في التحسن الكبير في المنطقة. ولا شك أن السلطة القضائية الفعالة لها أهمية بالنسبة لإرساء سيادة القانون.

ورابعا، قضية عود اللاجئين. إن عودة ما يقرب من مليون لاجئ منذ حزيران/يونيه ١٩٩٩ وحتى الآن، بشكل تلقائي وعن طريق الجهود المنظمة على حد سواء، هي نجاح عظيم. وعلى الرغم من أن معدل العودة كان متوقعا له أن ينخفض في فصل الشتاء، إلا أنه ينتظر أن يزداد التدفق مع اقتراب الربيع. ومن الضروري في هذه المرحلة أن يتم تعزيز المنشآت اللازمة للتعامل مع عمليات العودة وعلى نطاق واسع. ولمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين دور خاص يؤديه في هذا الشأن.

والأولوية الخامسة هي الأشخاص المفقودون والمحتجزون. ويظل الغموض الذي يكتنف مصير الأشخاص المفقودين مصدرا للكثير من القلق والعذاب لجماعات عرقية متعددة في كوسوفو. ويظل هذا مصدرا رئيسيا للتوتر في العلاقات بين المجموعات العرقية وعقبة أمام العودة إلى الوضع الطبيعي.

لقد رحبنا بقرار تعيين السفير هنريك أمنيوس مبعوثا خاصا، نظرا لأن ولايته تشمل جميع الأشخاص المحرومين من الحرية، بمن فيهم السجناء والمحتجزون والأشخاص المفقودون في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. إننا ننتظر حلا شاملا للمفقودين والمحتجزين، بدلا من التدخل في حالات فردية، وهو ما سوف يستغرق وقتا طويلا. ولقد أصبحت الصورة المستقبلية أكثر إشراقا بدرجة كبيرة بعد إقامة حكومة ديمقراطية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ومن سوء الحظ أننا ما زلنا ننتظر رؤية أي تقدم ملحوظ في هذا الصدد، وفي

هذه القضية الحساسة سياسيا والإنسانية في الوقت ذاته. إننا نحث حكومة كوستونيتشا على اتخاذ مبادرات عاجلة في هذا الصدد. ونود الاستماع إلى تقرير حول نتيجة ولاية السفير أمنيوس.

وسادسا، هناك مسألة التنمية وإعادة الإعمار. ينبغي أن يستمر الجهد لبناء اقتصاد قوي وقائم على قوى السوق في كوسوفو بهدف إقامة مؤسسات من أجل الاندماج في نهاية المطاف مع بقية أوروبا. ويجب على هذا الجهد أن يراعي الإسهامات اللازمة من أجل اقتصاد يعمل على النحو السليم، بما في ذلك الإسكان والمرافق والعمالة. ومع أن هناك جهدا مستمرا لمعالجة الاحتياجات الفورية، يجب في الوقت ذاته ضخ الاستثمارات من أجل وضع الأسس لحل طويل الأجل.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أشكر وكيل الأمين العام غينو على إطاحته الإعلامية للمجلس حول الوضع الناتج عن التلوث باليورانيوم المستنفد في كوسوفو كما أفادت التقارير. وستتمثل مسؤوليتنا في أن يبقى الأمر قيد المراقبة الشديدة.

لقد قطعت كوسوفو شوطا كبيرا في زمن قصير نسبيا، من كونها بؤرة للتوتر دمرتها حرب بين مجموعات عرقية إلى مجتمع لديه تفاؤل حذر بمستقبل سلمي. ومهمة بناء مجتمع يحكم ذاته من أطلال الحرب هي مهمة ضخمة ويصدق هذا على وجه الخصوص عندما لا تسهم كثيرا آثار الماضي البغيضة في عملية الانتقال إلى مجتمع حديث. وينبغي علينا أن نعطي الكوسوفيين بعض الوقت على الأقل قبل أن نستنتج أن التقدم لا يسير بالسرعة الكافية. وطوال تلك الفترة سوف يحتاجون إلى دعمنا وتشجيعنا المستمرين. إننا نتمنى للممثل الجديد كل التوفيق في مهمته الشاقة في قيادة بعثة الأمم المتحدة إلى نهاية ناجحة.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا أيضا ممتنون للسيد غينو على الإحاطة الإعلامية المفيدة التي قدمها لنا حول الوضع في كوسوفو وأنشطة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو.

يجري نقاشنا اليوم في وقت يستهل فيه الممثل الخاص الجديد للأمين العام مهامه - القائد الجديد لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، السيد هيكراب. لقد ورث وضعا صعبا. وكما كنا نقول عادة، فلقد سمح سلفه، في رأينا، بعدة تحريفات في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) واتخذ عددا من التدابير الخطيرة، ملتفا بالفعل على المجلس، كان من شأنها أن تؤدي إلى فصل كوسوفو عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ولكن مرحلة جديدة تبدأ الآن، ونحن نتوقع أنه مع تعيين ممثل خاص جديد سوف يتم إنهاء هذه الممارسة الخاطئة بالكامل. ونحن على اقتناع بأن الممثل الخاص، بغض النظر عما لديه من هامش للعمل المستقل، سوف ولا بد أن يحترم في عمله بصرامة مبدأ سيادة وسلامة أراضي الجمهورية الاتحادية، والوارد في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

واليوم يوجد وضع من نوع جديد في المنطقة، ولا بد من استغلال هذا بالكامل. لقد أعلنت القيادة الديمقراطية الجديدة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية اهتمامها بإقامة روابط وثيقة وتعاون مع الممثل الخاص. ويجب الاستفادة من هذه النية بحيث تؤخذ القرارات ذات الأهمية الكبرى في المستقبل بالاتفاق مع سلطات يوغوسلافيا.

وترحب روسيا بإقامة مثل هذا التعاون. ومن أجل تحقيق ذلك، قد نفكر في إنشاء آلية ما خاصة، شيء على غرار لجنة التنفيذ المشتركة، من أجل تنفيذ الاتفاقيات العسكرية - الفنية. والأمر الهام كذلك هو مسألة وضع الوجودين الدوليين. وكما كنا عادة نقول، يجب تسوية هذه

المسألة من خلال توقيع الاتفاقات الملائمة مع الجمهورية الاتحادية.

ومن الأهمية أيضا أن نساعد على إقامة حوار بين بلغراد وممثلي ألبان كوسوفو. ويجب على المعتدلين الذين أيدوا روغوفا في الانتخابات البلدية أن يثبتو الآن عمليا أن موقفهم البنَّاء هو المساعدة في بدء المفاوضات مع بلغراد.

كذلك نرى أن توقيت الانتخابات في كل أرجاء كوسوفو ووضع الحدود للحكم الذاتي الإقليمي الكبير هما أمران يجب اتخاذ قرارات بشأهما بتعاون وثيق مع بلغراد. فالانتخابات يجب ألا تكون غاية في حد ذاتها. ولا بد أن يتقرر إجراء الانتخابات وتحديد موعدها على أساس مدى ما ستقدمه من مساعدة في تحقيق تسوية شاملة في كوسوفو. الإسراع في إجراء الانتخابات قبل أن يستتب الأمن بمستوى ملائم ويتم التوصل إلى حل لمشكلة عودة اللاجئين والمشردين، وقبل أن يتحدد إنشاء مجتمع متعدد القوميات في كوسوفو، من شأنه أن يؤدي ببساطة إلى تعزيز الطابع الأحادي العرق في المنطقة. الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى تعقيد احتمالات تحقيق تسوية سياسية في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وفي هذا الصدد، نسترعي الانتباه إلى تقارير تلقيناها تفيد بأنه يُفترض أن العمل جار حاليا، في جامعة في بيرن، بناء على توصية من الحكومة السويسرية، لإعداد مشروع لدستور مؤقت لكوسوفو. ونحن نسأل هل لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة أية معلومات عن ذلك؟ بل إن من الأهمية أيضا وإلى حد ما أن نقرر ما إذا كانت السلطات اليوغوسلافية قد شاركت في صياغة هذه الوثيقة أو إذا طُلب منها الموافقة عليها.

ولا بد من نزع أسلحة المحاربين السابقين التابعين لجيش تحرير كوسوفو. وما زال يتعين عمل الشيء الكثير. وفي هذا الصدد، نسترعي الانتباه إلى التقرير الشهري الذي صدر مؤخرا عن أنشطة القوات في كوسوفو، الذي وردت فيه إشارة إلى أن الشكوك تحوم حول نقل الأسلحة، التي تم العثور عليها في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في كهوف بالقرب من داك مالا، عبر الحدود وأنها قد أودعت في مخازن بهدف استخدامها أو بيعها في المستقبل. وبوسع المرء أن يخلص من هذا إلى أن كل الأعمال لم تكتمل بعد كي يتم وضع حد لنقل الأسلحة داخل كوسوفو.

وبشأن الحالة في برسيفو، نؤيد النهج الذي اتبعته بلغراد لحل هذه المسألة من خلال حوار سياسي مع الألبان المحليين. ونعتبر اقتراح بلغراد ببدء العمل لتقييم اتفاق كومانوفو العسكري - التقني بشأن النطاق الإقليمي والنظام الناظم لمنطقة السلامة الأرضية، اقتراحا له ما يبرره تماما.

وليس بمستطاعنا أن نغفل الإشارة إلى مشكلة أخرى أثارت قلق العالم بصورة عامة في الأيام الأخيرة وإنني أقصد ما يسمى ''بمرض البلقان''، الناجم عن عواقب استخدام اليورانيوم المنضب في كوسوفو وأثره على صحة السكان المحليين والموظفين الدوليين الموجودين في الميدان ونعتبر أن من الضروري توفير خبرات دولية شاملة وموضوعية من أجل التوصل إلى حقيقة هذه الحالة. ونحن في انتظار النتائج التي سيخلص إليها البحث الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة للبيئة ونتوقع من منظمة حلف شمال الأطلسي أن تبدي التعاون التام في ذلك العمل. هذه ليست قضية بسيطة معروضة على مجلس الأمن، بل مشكلة تندرج تماما في صميم اختصاصه. لقد أنشأ مجلس الأمن الوجود الدولي في كوسوفو، وأنه، تبعا لذلك، يتحمل المسؤولية عن أمن وصحة الأفراد الدوليين الموجودين هناك.

في الختام، نسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى حقيقة مفادها أنه بالرغم من طلباتنا المتكررة، لم يتلق المجلس حتى

الآن تقرير الإحصائي الفنلندي في علم الأمراض عن نتائج الحادثة المأساوية التي وقعت في راجاك. ونحن على دراية بأن التقرير قد توفر للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ولكن طلباتنا المتكررة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة لم يستجب لها حتى الآن. ونأمل في أن تصل هذه المسألة في نهاية المطاف إلى نتيجتها المنطقية وأن يكفل مبدأ الشفافية الذي استمعنا إليه في أحيان كثيرة في هذه القاعة، تقديم المعلومات الضرورية إلى مجلس الأمن.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): يعرب وفدي عن الشكر للسيد غهينو وكيل الأمين العام لإحاطته الإعلامية التي قدمها بشأن التطورات التي جرت في كوسوفو بعد آخر إحاطة إعلامية قُدمت إلى المجلس في ١٩ كانون الأول/ديسمبر. ولا يزال كثير من الاهتمامات التي أعرب عنها وفدي أثناء تلك الإحاطة الإعلامية باقيا حتى الآن، لا سيما فيما يتصل بحالة الأمن، وحالة الأقليات، والأشخاص المحتجزين والأشخاص المفقودين والحالة الإنسانية. ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في وادي برسيفو واحتمال زعزعة الاستقرار. ولابد من الحيلولة دون زيادة هذه الحالة سوءا.

ومنذ الإحاطة الإعلامية التي قُدمت لنا في كانون الأول/ديسمبر، تبوأ السيد هانز هايكروب رئاسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، خلفا للسيد برنارد كوشنر، الذي اتسمت إدارته بالدينامية، والذي يعرب وفدي عن خالص تمنياته له في مساعيه المقبلة. ونرحب بحرارة بالممثل الخاص الجديد للأمين العام بصدد مساعيه لمجابهة التحديات المتبقية في كوسوفو. ولقد لاحظنا أن أول أولوياته هي الإسراع بالعملية التحضيرية التي سوف تؤدي إلى إجراء الانتخابات في سائر أرجاء كوسوفو. ونعرب عن موافقتنا على أنه يتعين تحديد إطار العمل القانوني من أجل جمعية مُنتخبة وحكومة مؤقتة قبل إجراء تلك الانتخابات.

ولا نزال مقتنعين بأنه لابد من اتخاذ الأحكام المتضمنة في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أساسا لعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ولابد من تنفيذ تلك الأحكام تنفيذا تاما. إن عمل البعثة له أهميته ويعرب وفدي مرة أخرى عن دعمنا الذي لا لبس فيه لذلك العمل في الوقت الذي يسعى فيه الرجال والنساء العاملون في البعثة لإعداد كوسوفو كي تنعم بالحكم الذاتي إلى حد كبير، وذلك بالتعاون مع شعب كوسوفو. ونحن نشجع البعثة على مواصلة عملها لإعادة تشكيل الهياكل الإدارية القائمة حاليا كجزء من جهودها الرامية إلى بناء قدرة محلية للحكم الذاتي.

ونعرب عن اعتقادنا بأنه يتعين العمل بنشاط في عملية تحديد الحكم الذاتي وتطوير مؤسسات الحكومة الذاتية، مع زيادة مشاركة شعب كوسوفو بدرجة أكبر في المسؤولية عن إدارة المقاطعة. ويدل الاجتماع المبكر بين الممثل الخاص للأمين العام وأعضاء المجلس الإداري المؤقت على التزامه بتنفيذ أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ويعرب وفد جامايكا عن تأييده التام للأولويتين الأخريين اللتين حددهما الممثل الخاص، وهما على وجه التحديد، تفعيل إنفاذ القانون قدر المستطاع بغية تهيئة بيئة آمنة لعودة صرب الكوسوفو، ومكافحة الجريمة المنظمة. وبالرغم من أنه حدثت تحسينات ملحوظة خلال فترة السنة ونصف السنة الماضية، يظل وفدي يشعر بالقلق إزاء حالة الأقليات. لقد قلنا على الدوام، بأنه حتى يتم التصدي بفعالية لتلك الحالة، سيظل تعزيز المصالحة مسألة صعبة. وستظل تلك المجموعات تشعر بالخطر، الأمر الذي لا يبشر بالخير في مواصلة التحرك قدما. لقد أحطنا علما بالأحكام المتضمنة في الوثيقة الإطارية التي أشار إليها السيد غهينو وكيل الأمين العام، والتي صيغت من أجل عودة صرب الكوسوفو، ونعرب عن أملنا في أن توضع هذه الوثيقة موضع الممارسة على جناح السرعة.

وعندما تعالج هذه الشواغل، فحينئذ فقط سيتمكن شعب كوسوفو من التركيز على احتياجاته الاجتماعية والاقتصادية الملحة. ونرحب بالتركيز على التنمية الاقتصادية، وبخاصة تطوير المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم. ونوافق على أن وجود إطار قانوني أمر حاسم للنهوض بتطوير القطاع الخاص، ونحن نرحب بالتنظيمات الأساسية الأربعة التي أقرها المجلس الإداري المؤقت.

وتعد الأولويات التي حددها وكيل الأمين العام، السيد غهينو، بالإضافة إلى تطوير القطاع الخاص، أمورا أساسية إذا نظرنا إلى تنمية كوسوفو بالمعنى الأوسع لهذه العبارة. ومع ذلك، يجب أن يكون التركيز على بناء القدرات ركنا أساسيا في مجالات الصحة والتعليم وتخفيف الفقر والإسكان، لأن هذا هو الذي سيعد شعب كوسوفو للحكم الذاتي، ويكفل الاستدامة للمشاريع التي بدأت.

وقد أبلغنا وكيل الأمين العام، غهينو، أن الحالة في جنوب صربيا، وفي وادي بريسيفو، لا تزال غير مستقرة وأن الحوادث الأخيرة تهدد وقف إطلاق النار. وإذا أريد القضاء على مصادر التوتر، من المهم توليد روح من المصالحة فيما بين الطوائف، كما يجب وقف تدفق الأسلحة غير المشروعة.

ووفد بلادي يكرر التأكيد أنه من الحتمي أن تضاعف قوة كوسوفو مراقبتها للحالة لوضع حد لأنشطة المتطرفين، ووقف تداول الأسلحة غير المشروعة. وما زلنا نتشجع بالتزام السلطات اليوغوسلافية بالعمل مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ونعتقد ذلك لن ييسره إلا قرار البعثة بإنشاء مكتب اتصال في بلغراد.

أما قضية الاتجار بالبشر، فهي قضية تصدى لها وفد بلادي في مناسبات عدة على مدار السنة الماضية. ومن ثم، سرنا أن نعلم أن البعثة أقرت تنظيما يجعل الاتجار بالبشر جريمة يعاقب عليها بالسجن لمدد تتراوح بين سنتين و ٢٠ سنة. وهذا تطور هام لأنه يوضح مدى خطورة هذه الجريمة التي تؤثر أساسا على النساء، والتي يتعين التصدي لها بالتضافر مع البلدان المجاورة.

كما أن التنظيمات التي تحظر المحاكمات الغيابية في قضايا الانتهاكات الجسيمة للقانون، والتي تنشئ الضمانات القانونية اللازمة لجعل كوسوفو أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية هي إضافات هامة لمجموعة القوانين الخاصة بكوسوفو.

اسمحوا لي أن أشارك في توجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام غهينو على إحاطته المجلس بشأن برنامج الاختبار الطوعي الذي بدأته البعثة، فيما يتعلق بالمخاطر التي يحتمل أن تنجم عن اليورانيوم المستنفد. فهذا أمر هام لتبديد المخاوف، وبخاصة بين سكان كوسوفو المدنيين، ونحن نتفق مع السفير تشودري في أنه ينبغي إبقاء المجلس على علم بأية تطورات في هذا الصدد.

ختاما، يسلم وفد بلادي بأن هناك تحديات كثيرة لا تزال تواجه كوسوفو والمجتمع الدولي في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وسوف نواصل تقديم دعمنا الكامل لجهود البعثة ولشعب كوسوفو وهو يسعى إلى رسم الطريق لمستقبله.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): السيد وزير الخارجية، يسعدني أن أراكم هنا مرة أخرى توجهون مداولاتنا. ونحن نتطلع إلى رئاستكم القديرة مرة أخرى يوم غد. وأود أيضا في هذه المرحلة أن أشكر وكيل الأمين العام غهينو على إحاطته الوافية والمفيدة جدا.

سيتكلم السفير شوري، ممثل السويد، باسم الاتحاد الأوروبي في هذه المناقشة في وقت لاحق. وحيث أن وفد

بلادي يؤيد تماما ما سيقوله، فلا أود سوى إثارة بضع نقاط أثناء هذه المداخلة.

النقطة الأولى التي أعتقد أننا يجب أن نضعها في الاعتبار في هذه المناسبة، هي الإشادة التي ندين بها السيد كوشنر الذي غادر كوسوفو في الأسبوع الماضي بعد مهمة دامت ١٨ شهرا. وكان التزامه رائعا. فقد حقق تحولا رئيسيا، ولا أود أن أفوّت هذه المناسبة دون أن أكرر الإعراب عن شكر المملكة المتحدة له على كده في العمل. وسيحظى السيد هيكراب، وهو يتولى زمام الأمور، بتأييد فريق بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، الذي أصبح الآن فريقا متمرسا. والمهام التي يواجهها ستكون حافلة بالتحديات كما كانت على امتداد الشهور الـ١٨ الماضية.

وعلى الرغم من الاختلافات الصادقة في الآراء التي أشار إليها السفير هولبروك، والتي لمحت بعضا منها في بيان السفير غاتيلوف، فمن الأهمية بمكان أن يعرف السيد هيكراب أن مجلس الأمن يقف وراءه بكل ثقله، لأن مهمته ستظل بالغة الصعوبة، ويمكنني أن أطمئنه، وأطمئن المجلس، أنه سيحظى بكامل تأييد المملكة المتحدة.

لا تزال الحالة الأمنية في وادي بريسيفو وجنوب كوسوفو تشكل مصدر قلق عميق. ونحن ندين أعمال العنف المستمرة التي ترتكبها الجماعات المسلحة. ونرحب بالإجراء الذي اتخذته قوة كوسوفو لمعالجة المشكلة، وأعتقد أن إحاطة وكيل الأمين العام غهينو تشهد على فعالية هذا الإجراء. ونرحب أيضا بضبط النفس الذي أبدته جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والقوات الصربية.

ولا يمكن التوصل إلى حل دائم للمشاكل القائمة في وادي بريسيفو إلا عن طريق الحوار بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والسلطات الصربية وممثلي الطوائف الألبانية المحلية. ووفد بلادي يحث على بدء ذلك الحوار بأسرع ما يمكن حتى يتسنى تسوية الحالة في أبكر موعد ممكن.

في معظم الجلسات التي عقدها المجلس بشأن كوسوفو على امتداد العام الماضي، فإن وفد بلادي، كغيره الكثيرين – وأنا شخصيا لاحظت بصفة خاصة البيان القوي الذي أدلى به السفير تشودري صباح اليوم – أعرب عن قلقه إزاء حالة المحتجزين والأشخاص المفقودين. وفي هذا الصدد، نرحب ترحيبا شديدا بموافقة مجلس وزراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على مشروع قانون بالعفو العام. ونحن نطلب إلى السلطات هناك أن تفرج بأسرع ما يمكن عن جميع السجناء من ألبان كوسوفو المحتجزين لأسباب سياسية. وغني عن القول أن وضع نهاية سريعة لهذه القضية الحساسة سيكون خطوة بالغة الأهمية في اتجاه المصالحة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكوسوفو.

إن صباحنا حافل بالأعمال. وسأتوقف عند هذا الحد. فالسفير شوري، كما قلت، سيتكلم بمزيد من الاستفاضة باسم الاتحاد الأوروبي، في وقت لاحق من هذه المناقشة.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة بشأن كوسوفو، وعلى اهتمامكم الدائم بأعمال المجلس. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام جان-ماري غهينو على إحاطته المفيدة جدا والزاخرة بالمعلومات، عن التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة، في كسوفو، كما يود وفد بلدي أن يرحب بتعيين السيد هانز هيكراب الممثل الخاص الجديد للأمين العام في كوسوفو. نتمنى له كل النجاح في واجباته الجديدة.

إن الحالة الراهنة في منطقة البلقان تسمح لنا بالنظر، بتفاؤل حذر، في إقامة حوار سياسي بناء بشأن مستقبل

كوسوفو. فالانتخابات الناجحة التي أجريت في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، والاستقرار السياسي في المنطقة، فتحا آفاقا جديدة لتطبيق نظام حكم ذاتي كبير القدر، وهو ما دعا إليه قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ونرى أن التشكيل الجديد لهذا الإقليم ينبغي أن يضع في الاعتبار حق جميع سكانه في الأمن، واحترام الاختلافات، والمشاركة في الحياة العامة. وينبغي أيضا أن يقوم على تجريم الكراهية والمواقف القائمة على الاعتبارات العرقية، وتشجيع التعايش السلمي فيما بين جميع الطوائف.

وفي هذا الصدد، نرحب بأن السيد هانز هيكراب، الممثل الخاص للأمين العام، قرر فتح مكتب في بلغراد من أجل تعزيز الحوار مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والتحضير لعقد انتخابات تشريعية في إقليم كوسوفو.

وستكون إحدى أولويات الممثل الخاص استعادة الأمن بمعالجة الأسباب الأساسية للعنف السائد في المنطقة. وينبغي أن يشار إلى أن من الواضح أن هذه الأعمال العنيفة سياسية بطبيعتها ويمكن أن تزعزع استقرار المنطقة. وبصرف النظر عن حقيقة أن العنف يستمر في إذكاء التوتر بين السكان، فإنه يحول أيضا دون تحقيق المصالحة بين الطوائف العرقية، ويقوض جهود المجتمع الدولي. وتلك الأعمال مرفوضة. ونحن نعرب عن ترحيبنا بالمبادرة الرامية إلى إنشاء وحدة خاصة لمكافحة الجريمة المنظمة في جميع أنحاء كوسوفو.

لقد أدى العنف إلى تدفق الأشخاص المشردين من جديد في كوسوفو، وجعل الحالة أكثر تعقيدا أيضا. ونحن نشجع قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على مواصلة جهودهما الرامية إلى كبح أنشطة المتطرفين. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن الوجود الدولي في كوسوفو يتسم بالأهمية أكثر من أي وقت مضى للحفاظ على مناخ من الثقة بين جميع الأطراف ولتعزيز الوئام بين سكانها. وأي انسحاب للمجتمع الدولي ينبغي ألا يحدث إلا بعد تفكير متأن ووضع استراتيجية للخروج تضمن عودة السلام بصورة دائمة إلى المنطقة.

ومسألة المحتجزين والأشخاص المفقودين تتسم بحساسية خاصة، وهي من المصادر الرئيسية للتوتر فيما بين الأعراق في كوسوفو. ونرحب بجهود المبعوث الخاص المعني بالأشخاص المحرومين من الحرية الرامية إلى الحصول على استجابات مناسبة لهذه المأساة. وندعو جميع الأطراف إلى التعاون الكامل معه بغية تيسير هذه المهمة.

وإنشاء نظام قضائي نزيه يمكن الاعتماد عليه مسألة حاسمة لاستعادة السلم في كوسوفو. فتطبيق القانون بصورة نزيهة وغير تمييزية من شأنه أن يعزز ثقة الكوسوفيين في حكم القانون، وهو الضمان الوحيد للتعايش السلمي بين جميع الطوائف العراقية. ويسر وفدي التقديم المحرز في هذا المجال. ونحن نشجع البعثة على مواصلة جهودها الرامية إلى إصلاح نظام العدالة الجنائية في كوسوفو.

ومسألة اللاجئين والأشخاص المشردين مسألة حاسمة في السعي إلى إيجاد حل دائم لمشكلة كوسوفو. ولذا يجب علينا العمل لضمان عودتهم في ظل ظروف مُرضية، وتحديدا عن طريق تعزيز أمن جماعات الأقليات بل إن هذه المسألة أكثر حسما بالنظر إلى أن عودة اللاجئين كثيرا ما تحدث بصورة عفوية. وفي ذلك الصدد، نشيد بمكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

ختاما، أود أن أتوجه إلى السيد برنارد كوشنر، الممثل الخاص السابق للأمين العام في كوسوفو، بتحية يستحقها تماما. وأشكره على جهوده التي لم تكل والتزامه وأتمنى له أعظم النجاح في واجباته الجديدة.

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): إنني عظيم الامتنان لوكيل الأمين غهينو على ما قدمه من عرض شامل جدا لآخر التطورات في كوسوفو وعلى أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو.

إن الحالة العامة في كوسوفو لم يطرأ عليها تغير كبير. فالاتجاهات الإيجابية نحو الاستقرار العام في الإقليم التي تم تيسيرها بفضل جهود البعثة وقوة كوسوفو اعترضها مرة أخرى عدد من العوامل المثبطة. وعلى الرغم من كل الجهود الدولية المبذولة، لا يزال العنف فيما بين الجماعات العرقية، وانعدام الأمن بالنسبة للأقليات الطائفية، وارتفاع مستويات الجريمة المنظمة ووفرة الأسلحة الصغيرة غير المشروعة، من بين الملامح الرئيسية للحالة في كوسوفو. ولذا فإن وفدي، في حين يعرب عن تقديره للعمل الذي قامت به البعثة وقوة كوسوفو، يعتقد أنه لا تزال هناك مسافة بعيدة يتعين قطعها لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وتعرب أوكرانيا عن ترحيبها بتولي الممثل الخاص الجديد للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، السيد هيكروب، لمنصبه في ١٥ كانون الثاني/يناير. وقد أحطنا علما مع الاهتمام بالأولويات الرئيسية للسيد هيكروب في أنشطته المقبلة في ذلك المنصب الهام، ونود أن نعرب عن دعمنا الكامل له. وعلى وجه الخصوص، يشعر وفدي بالارتياح إزاء النهج الحصيف جدا الذي اتخذه الممثل الخاص بشأن مسألة معقدة وحساسة مثل إجراء انتخابات عامة على نطاق كوسوفو. ونحن نشاطره الرأي في أنه قبل إجراء هذه الانتخابات ينبغي وضع إطارها القانوني. ومن المهم أيضا وضع أساس واضح بصورة قاطعة لمستقبل العلاقات بين الهيئات التي ستنشأ وبين البعثة. ونأمل أن تُعرض على المجلس نتائج العمل المتخذ بشأن هذه المسائل قبل أن تقدم البعثة على مزيد من الخطوات تجاه إجراء الانتخابات.

ويؤيد وفدي أيضا الأولوية الثانية لرئيس البعثة، وهي جعل إنفاذ القانون في كوسوفو فعالا بأكبر قدر ممكن. وذلك من شأنه قطعا تيسير عودة سكان كوسوفو السابقين، وبصورة أساسية صرب كوسوفو. وفي ذات الوقت، نرى أن مشكلة عودة الأقليات الوطنية إلى الإقليم لا تقتصر على مسألة الأمن وحدها، بل ترتبط أيضا بضمان حرية حصولهم على الخدمات الاجتماعية، من تعليم وعناية صحية، وكذلك بتسوية مسألة حقوق الملكية.

في سياق إنفاذ القانون، نرحب بالأعمال التي قامت بها شرطة البعثة مؤخرا في جميع أرجاء الإقليم لمصادرة الأسلحة غير المشروعة. ونعتقد أن اللائحة الإضافية التي تشدد العقوبات على حيازة الأسلحة غير المشروعة ستكون مفيدة أيضا. وإصدار البعثة مؤخرا لائحة تجعل الاتجار بالبشر جريمة تستحق العقاب يمثل خطوة في الوقت المناسب وفي الاتجاه الصحيح.

ووفدي يوافق أيضا على الأولوية الثالثة التي حددتها القيادة الجديدة للبعثة: إقامة حوار مع سلطات بلغراد. ويؤيد بلدي بقوة إنشاء مكتب للبعثة في بلغراد، وإجراء حوار بالمعنى الصحيح وإقامة علاقات بين البعثة والسلطات اليوغوسلافية. ونرى أن ذلك من شأنه أن يعزز فعالية البعثة وأن يسهم في تعزيز التغيرات الديمقراطية في يوغوسلافيا.

وفي ضوء ذلك، نحيي الدور البنّاء الذي اضطلعت به قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة لـلإدارة المؤقتة في تهيئة الظروف الأمنية اللازمة لإجراء الانتخابات البرلمانية الصربية في كوسوفو في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر.

وفي ذلك السياق، يحدونا الأمل أن تكون واحدة من أولى المشاكل التي تحسم عن طريق الحوار الوثيق بين البعثة وقوة كوسوفو من ناحية، والحكومة اليوغوسلافية من الناحية الأخرى، استعادة الأحوال الأمنية السليمة في منطقة

الأمان البرية. وتظل الحالة الأمنية في وادي بريسيفو، التي تناولها مجلس الأمن في عدة مناسبات، مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا. ومن دواعي الأسف أن الشهر الماضي شهد زيادة في الأنشطة الاستفزازية غير القانونية في منطقة الأمان البرية من جانب مقاتلي ألبان كوسوفو، في تحد واضح لكل جهود قوة كوسوفو. ونعتقد أن أي تأخير في القيام بعمل حازم لنزع سلاح تلك الميليشيات وحلها محفوف بأسوأ ما يمكن من العواقب على الجهود الدولية المبذولة لإحلال السلام في كوسوفو وفيما وراءها ببعيد.

وقد علمنا بقلق عميق ما أعلنه برنامج الأمم المتحدة للبيئة هذا الشهر من أنه قد وجدت قطع ذخيرة ذات أطراف مدببة تحتوي على يورانيوم مستنفد في مواقع مستهدفة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في كوسوفو أثناء عملياته العسكرية في عام ١٩٩٩. ويرحب بلدي بكل التدابير التحفظية التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو لحماية السكان المدنيين في كوسوفو من أي آثار ضارة محتملة لليورانيوم المستنفد. إن أوكرانيا، باعتبارها من البلدان المساهمة بقوات في قوة كوسوفو وبأفراد شرطة وموظفين مدنيين في بعثة الأمم المتحدة، وأيضا باعتبارها بلدا عانى من أكبر كارثة إشعاعية في تاريخ البشرية، لتؤيد إجراء تحقيق شامل ومستقل في هذه الوقائع.

وأخيرا، أود أن أشير إلى حدث خاص جدا وقع في كوسوفو يوم ٩ كانون الثاني/يناير. ففي ذلك اليوم، كان رئيس جمهورية أوكرانيا ليونيد كوتشما يقوم بزيارة عمل إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مع رئيس جمهورية بولندا اليكسندر كواسنويسكي، فذهبا إلى موقع كانت قوة كوسوفو قد نشرت فيه أفراد الكتيبة البولندية – الأوكرانية المشتركة لحفظ السلام. وكانت هذه الزيارة ناجحة جدا. وأود أن أختتم بياني باقتباس بعض الملاحظات التي أدلى بها الرئيس كوتشما بعد اجتماعه في بلغراد بالرئيس اليوغوسلافي فوجيسلاف كستونتسة وقال فيها ما يلي:

"خلال زيارة العمل التي قمت بها إلى كوسوفو وبلغراد، بيّنت أوكرانيا سياستها الثابتة القائمة على احترام السلامة الإقليمية ليوغوسلافيا. وتنطلق هذه السياسة من الفرضية القائلة بأن تحقيق الاستقرار في منطقة البلقان يتوقف على الاستقرار في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الذي يستند بدوره إلى المحافظة على سلامتها الإقليمية. وترى أوكرانيا أن حل مشكلة كوسوفو ينبغي السعي إلى تحقيقه في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)".

وسيواصل وفد بلادي التمسك بهذا الموقف في مجلس الأمن في السعي إلى التوصل إلى تسوية نهائية لقضية كوسوفو.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): لقد قطعت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو شوطا طويلا منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وحدثت تطورات رئيسية في كوسوفو نفسها وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على حد سواء.

وأود أن أشكر وكيل الأمين العام السيد غينو على إحاطته الشاملة. لقد وفرت لنا هذه الإحاطة ذلك النوع من المعلومات رفيعة المستوى، الذي كان مطلوبا في مناقشتنا حول التعاون مع البلدان المساهمة بقوات التي جرت يوم الثلاثاء الماضي.

إن النرويج – شأنها شأن غيرها من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات والمانحين الرئيسيين للمعونات من أجل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في كوسوفو وفي منطقة البلقان – لترحب بهذه المناقشة المفتوحة لأنها تتيح الفرصة لنا – سواء كنا من الدول الأعضاء في المجلس أو من الدول غير الأعضاء المتأثرة – لكي نقيّم الحالة في بداية ما قد يعتبر

مرحلة جديدة في عمليات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وبينما تعرب النرويج عن خالص الشكر لجميع موظفي تلك البعثة، وخصوصا برنارد كوتشنر لتفانيه وعمله الدؤوب بوصفه ممثلا خاصا للأمين العام، فإنها ترحب بحرارة بتعيين هانز هيكراب من الدانمرك بوصفه الممثل الخاص الجديد للأمين العام. وبوسعه أن يعول على دعم النرويج الكامل له في مساعيه لتنفيذ المهام التي كلفه بها مجلس الأمن في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وما زال هناك الكثير من التحديات الخطيرة التي لها تداعيات هامة على السلم والأمن الدوليين. أولا، لا يزال الوضع الأمني ومستوى العنف الجاري في كوسوفو يشكلان مصدر قلق عميق لنا. ولا بد من أن تظل الأولوية القصوى للبعثة ولقوة كوسوفو هي مكافحة العنف وتوفير الحماية لجميع الأقليات في كوسوفو. ومن الأمور التي لا يمكن تبريرها أن يستمر تعرض الناس للقتل والهجمات بسبب أصلهم العرقي. وتدين النرويج كل أعمال العنف التي تقوّض إمكانيات التعايش بين الأعراق المتعددة. ونرحب بما أبداه الممثل الخاص الجديد للأمين العام من اهتمام بإنفاذ القانون ومكافحة الجريمة.

إن المسؤولية التنفيذية الرئيسية في هذا الصدد تقع على عاتق قوة كوسوفو وشرطة بعثة الأمم المتحدة، إلا أن القادة السياسيين لكوسوفو عليهم أيضا مسؤولية كبرى تتمثل في إقامة مجتمع قائم على التسامح وعدم العنف. ولا بد من تذكير القادة المحليين المنتخبين حديثا بهذه المسؤولية ولا بد أيضا من تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين الحالة العامة للأقليات بما يشمل الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى. إن تحسين وضع الأقليات أمر ضروري لتمكين اللاجئين من العودة في جو يضمن لهم السلامة والكرامة.

ويشكل العنف فيما بين الألبان، الذي كثيرا ما تكون له تداعيات سياسية، تهديدا خطيرا يعرقل المحاولات الرامية إلى إقامة مجتمع ديمقراطي في كوسوفو. ولا بد من تشجيع السكان المحليين على التقدم والمساعدة في التعرف على الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم.

ويتعلق التحدي الثاني بالانتخابات. وترحب النرويج بالأولوية التي أعطتها بعثة الأمم المتحدة لتنفيذ نتائج الانتخابات المحلية التي جرت في الخريف الماضي. وينبغي أن تشمل هذه الأولوية تعديل الهياكل الإدارية المشتركة بغية توسيع قواعدها السياسية والإثنية. فمن شأن هذه التعديلات أن تجعل المؤسسات المركزية أقوى. وينبغي أن تستكمل هذه المساعي بتوفير التدريب والتمويل الكافي للهيئات المنتخبة حديثا. إن المساعدة التي تقدمها النرويج إلى كوسوفو، التي بلغت ١٥ مليونا من الدولارات في العام الماضي والتي ستظل على مستوى عال يبلغ ١٢ مليون دولار في عام ٢٠٠١. ستوجه نحو بناء المؤسسات ونقل الدراية الفنية من أجل دعم الحكم الرشيد وتوليد فرص العمل المستدام.

وترى النرويج أنه حتى مع تقديم المساعدة الدولية الشاملة، لا بد من انقضاء بعض الوقت قبل أن نتمكن من رؤية الهياكل البلدية المنتخبة حديثا تؤدي عملها بشكل سليم. ويجب أن نتيح للمؤسسات المحلية الوقت الكافي كيما تكتسب الخبرة اللازمة قبل الانتقال إلى المستوى التالي للانتخابات في كوسوفو. ولا بد من تحديد ولاية وتكوين مجلس كوسوفو الموسّع ووضع إطار قانوني قبل اتخاذ أي قرار بشأن تحديد تاريخ تلك الانتخابات.

هذه المسائل ينبغي النظر إليها أيضا في إطار الوضع السياسي الجديد في بلغراد وما له من تداعيات على كوسوفو

والمنطقة ككل. وقد بدأ إعداد إطار للهياكل السياسية والإدارية على مستوى الإقليم كما سمعنا اليوم. وهذه متابعة طبيعية للانتخابات التي جرت بنجاح على مستوى البلديات. ولا بد من إشراك السلطات اليوغوسلافية بطريقة مناسبة في أية مشاورات تُجرى خارج هياكل بعثة الأمم المتحدة. وإذا ما عولجت بشكل مناسب مسألة مشاركة بلغراد على نحو أوثق في المناقشات المتعلقة بكوسوفو، فإن ذلك يمكن أن يكون بمثابة تدبير مفيد لبناء الثقة بين المجتمع الدولي وبلغراد وبين بلغراد وقادة كوسوفو.

ونلاحظ بقلق أن الوضع بالنسبة للسجناء السياسيين من ألبان كوسوفو المحتجزين في صربيا ما زال غير واضح. ونحن نطلب إلى السلطات اليوغوسلافية أن نجد القنوات القانونية المناسبة للإفراج السريع عن السجناء من ألبان كوسوفو المحتجزين لأسباب سياسية، وفي الوقت نفسه، ينبغي بذل المزيد من الجهود من أجل تحديد مصير الصرب المفقودين في كوسوفو.

ومن دواعي السرور للنرويج الاتصالات التي تمت بين بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو والسلطات في بلغراد بعد التغيرات الديمقراطية التي حدثت في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونحن نشجع زعماء ألبان كوسوفو، بل ونتوقع منهم، العمل على استكشاف الإمكانيات الجديدة لإجراء حوار بنّاء مع السلطات اليوغوسلافية.

وتدين النرويج بقوة الهجمات الأخيرة التي شنتها جماعات ألبانية إثنية مسلحة في وادي بريسيفو في جنوب صربيا. فمن غير المقبول أن تقوم هذه الجماعات بانتهاك منطقة الأمان من أجل شن هجمات على أهداف في وادي بريسيفو. وينبغي أن تبذل الأمم المتحدة وقوة كوسوفو كل جهد ممكن لمنع الأنشطة التي يمكن أن تزعزع استقرار الحالة في المنطقة، وأن تؤثر سلبا على التطورات الجارية داخل كوسوفو. ونحن نرحب بالتدابير التي اتخذتها قوة كوسوفو لتحسين مراقبة الحدود. وقد يُطلب اتخاذ تدابير إضافية من جانب قوة كوسوفو فيما يتعلق بالمنطقة الأمنية ومن جانب شرطة البعثة فيما يتعلق بالتدابير الوقائية وبالتحقيقات التي تجرى داخل كوسوفو. ونتوقع أيضا من زعماء كوسوفو الألبان أن يبذلوا جهودا أكبر للوقوف في وجه هذه العناصر المتطرفة. ونثني على النهج المسؤول الذي يتسم بضبط النفس والذي اتبعته بلغراد في التعامل مع الحالة في وادي بريسفو.

والنرويج، التي ستتولى مع الدانمرك، دور الدولة الرائدة في قوة كوسوفو ابتداء من نيسان/أبريل من هذا العام، ستواصل أيضا دعم القوة بنشاط، بما في ذلك عن طريق جهود لتعزيز الأمن الداخلي وبناء المؤسسات. ومن الأمور الحاسمة أن يندمج الجانبان المدني والعسكري لعملية السلام.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيقوم الممثل الدائم للسويد عما قريب بالتعبير عن آراء الاتحاد الأوروبي بشأن الحالة في كوسوفو. وفرنسا تؤيد البيان الذي سيدلي به. وأود ببساطة أن أعرض بضع تعليقات إضافية.

يوم السبت الماضي، وبعد قضاء ١٨ شهرا على قمة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، سلم السيد برنارد كوشنر الراية للسيد هانز هيكروب. وقد حفلت الأشهر الثمانية عشر بالعمل الكبير الصعب بشكل خاص – ١٨ شهرا من إعادة بناء كوسوفو، وإرساء الأسس لديمقراطية تعددية، وإعادة إحلال الأمن، وتعزيز التعايش بين الطوائف وتنظيم انتخابات بلدية في ظروف ممتازة. إن السيد كوشنر – بفضل عزمه وشجاعته – تمكن من تنفيذ العناصر الأساسية للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ومن استعادة الثقة والكرامة لمجتمع كوسوفو.

وأود أن أؤكد لسلفه، السيد هيكروب أننا نثق فيه ثقة كاملة وسنقدم الدعم التام له عندما يواصل تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

إن تحسين الأمن لا يزال الأولوية القصوى لعمل المجتمع الدولي في كوسوفو. وفي هذا الشأن أود أن أذكِّر بالبيان الأخير الذي أدلى به السيد كوشنر قبل أن يغادر بريشتينا. فقد قال فيه إنه يجب القضاء على روح الانتقام. إن كل سكان كوسوفو لهم نفس الحق في الأمن، وفي الحصول على الخدمات العامة واحترام كرامتهم. ولكل فرد الحق أيضا في أن يكون صوته مسموعا بوسائل سلمية ديمقراطية في المناقشة العامة. وكما لوحظ في آخر تقرير للأمين العام يسعى المتطرفون إلى وضع عقبات في طريق التعايش بين الطوائف والتقدم في إقامة مجتمع ديمقراطي تعددي. وهذا لا يمكن السكوت عنه.

أود أن أقول بضع كلمات بشأن العنف في وادي بريسفو. لقد أدان المجلس بقوة، في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر، الأعمال التي لا يمكن التسامح بشأنها والتي تقوم بها مجموعات إرهابية في تلك المنطقة. ونحن يجب أن ندعم قوة كوسوفو والبعثة في سعيهما لبذل كل جهد ممكن للقضاء على تلك الأعمال.

ونرحب بالتعاون بين قوة كوسوفو وسلطات بلغراد الرامي إلى معالجة الحالة، ونرحب أيضا بضبط النفس الذي تبديه السلطات اليوغوسلافية. ونشجعها على مواصلة اتخاذ خطوات سياسية واقتصادية من أجل الأقلية الألبانية في جنوب شرقي صربيا. وفرنسا ستقوم بدورها في جهد الاتحاد الأوروبي لتعزيز التنمية الاقتصادية في جنوب صربيا.

أود أيضا أن أثير مسألة الانتخابات العامة. الانتخابات يجب أن تنظم عندما تتوافر الشروط، ويجب ألا تنظم عندما لا تتوفر الشروط. ومن الأساسي أن تكون الأعمال التحضيرية للتصويت خالية من العيوب، وعلى وجه الخصوص أن يبذل كل شيء ممكن لضمان أن يكون بوسع كل الطوائف أن تشارك، الأمر الذي يعني أن الأقليات – وخصوصا الطائفة الصربية – يجب أن تسجل مقدما. وعلاوة على ذلك، يجب تحديد طبيعة ووظائف الهيئات التي ستنتخب مقدما بعناية. وفي هذا الشأن، يجب أن تجرى المناقشات بشأن فحوى الحكم الذاتي إلى حد كبير، المنصوص عليه في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بين الكوسوفيين تحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام، وأود أن أشكر السيد غينو على تعليقاته في هذا الخصوص. ومن المستحسن أيضا أن تراعى آراء الأطراف الأخرى ذات الشأن في الوقت المناسب. وفي هذا الشأن، نرحب باقتراح البعثة بفتح مكتب في بلغراد.

السيد توري (مالي) (تكلم بالفرنسية): أنا، أيضا، أود أن أشكر وكيل الأمين العام السيد غينو على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي أعطاها لنا بشأن الحالة في كوسوفو وبشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وخلال اجتماعنا العلني يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أتيحت لي الفرصة لأنوه بالطريقة الممتازة التي نظمت بها الانتخابات البلدية يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، ولأرحب بالتعاون الوثيق مع قوة كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي يسّر للبعثة تحقيق نتائج سياسية وأمنية وإدارية وقضائية ملحوظة وعلى الصعيد السياسي، بالإضافة إلى تنظيم الانتخابات البلدية، ركزت منجزات البعثة في الميدان بوجه خاص على اندماج السكان التدريجي في الإدارات المحلية، وأيضا دعم البنى الإدارية. ولهذا يؤيد وفدي البعثة في جهدها لتوسيع مجلس كوسوفو الانتقالي، مع مراعاة التنوع السياسي والعرقي والديني للإقليم.

إن إدماج الأقليات في البنى الإدارية والتشريعية والقضائية خطوة هامة نحو إقامة دولة متعددة الأعراق،

ووفدي يرحب بالتقدم الذي تحقق في إنشاء الجمعيات البلدية ويشجعه، ويعرب عن تأييده للممثل الخاص للأمين العام في تعيين ممثلين لطوائف الأقليات في الجمعيات في المناطق التي يعيشون فيها.

ووفدي يعرب عن تأييده المستمر أيضا للجهود التي تبذلها البعثة لإصلاح الهيئات المركزية بغرض تحقيق الحكم الذاتي إلى حد كبير. ونحن واثقون بأن وضع النظم سيستمر كما هو مخطط له.

ومن وجهة نظر أمنية يشعر وفدي بالقلق من موجة العنف الذي اندلع خلال الشهر الماضي في المنطقة المجردة من السلاح جنوب صربيا، في وادي بريسيفو، حيث تكثفت المصادمات بين قوات الأمن الصربية والمجموعات المتطرفة من أصل ألباني. إن التهديدات وأعمال التخويف والعنف ضد الأقليات في كوسوفو سبب آخر يدعو لشعور وفدي بالقلق. وهذه الأعمال غير المشروعة كلها غير مقبولة بالنسبة لوفدي، لأنها يمكن أن تزعزع استقرار المنطقة كلها وتقوض التضحيات الكبيرة التي قدمها المجتمع الدولي لبناء كوسوفو ديمقراطية متعددة الأعراق. ونرحب بالتدابير الخاصة التي يتخذها الوجود الأمني الدولي، قوة كوسوفو، للتعامل مع المشكلة بدعم الاستطلاع على الحدود، ومصادرة الأسلحة ووقف الأنشطة غير المشروعة في كوسوفو بالقرب من الحدود الإدارية الشرقية. ونحن نؤمن بأن الوقت قد حان لكي ينهي شعب كوسوفو العنف الذي يتسم به مجتمعه، ويعمل على استعادة نسيج مجتمع كوسوفو الممزق بعد سنوات من القمع والصراع؛ وإن تنميته والمعونة الدولية تعتمدان على هذا.

ويأسف وفد بلدي لأن الأقليات أصبحت هدفا للتهديدات، وأعمال الترهيب والعنف في كوسوفو، الأمر الذي استوجب اتخاذ قوة كوسوفو لتدابير أمنية خاصة لمكافحة هذه الأنشطة غير المشروعة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تمثل إعادة تنظيم الاقتصاد المحلي وإنشاء الأجهزة التجارية والقانونية اللازمة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية شواغل رئيسية لوفد بلدي. ونرحب بالتدابير المتخذة بالفعل في مجال توفير الخدمات المصرفية والإسكان، وكذلك التنظيمات السارية على المشروعات التجارية والاستثمارات الأجنبية والتعاقدات. وإن وفد بلدي يشجع سياسة إعادة بناء المساكن للأسر الفقيرة التي تضررت بيوتها أو دمرت إبان الصراع، ويرحب بها.

أما على الصعيد الإنساني، فإن عودة الصرب النازحين إلى ديارهم تمثل تحديا كبيرا ينبغي للمجتمع الدولي، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو، والسلطات في بلغراد مواجهته. ولا بد أن تكون لدى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وسائل كافية لتلبية احتياجات الذين يقررون العودة إلى ديارهم، وبخاصة من هم أشد ضعفا بينهم. وتشكل القضية الأساسية للأشخاص المفقودين البالغ عددهم زهاء ٣ ٥٠٠ شخص، شاغلا رئيسيا بالنسبة لوفد بلدي. ونرحب بالجهود المبذولة في هذا الصدد حتى الآن، ونحث سلطات بلغراد على تكثيف تحقيقاتها حتى يتعرف المجتمع الدولي على مصير المفقودين.

وفيما يتعلق بالصحة، فإن وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء الآثار المترتبة على استخدام اليورانيوم المنضب بالنسبة للسكان المدنيين إبان الصراع في البلقان عام ١٩٩٩. ونرحب في هذا الصدد بقيام السيد كوشنر، الرئيس السابق لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بتشكيل مجموعة ألبانية - صربية مشتركة وتكليفها بالتحقيق في الآثار الطبية المترتبة على استخدام اليورانيوم المنضب.

ويؤيـد وفـد بلـدي بقـوة تنفيـذ القـرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بالكامل، ويعتقد أن الالتزام الإيجابي من الحكومة الديمقراطية في بلغراد يسمح لنا بالنظر إلى المستقبل بعين التفاؤل.

وفي الختام، يود وفدي أن يشيد إشادة مستحقة بالسيد برنارد كوشنر، الذي ترك منصبه في ١٥ كانون الثاني/يناير، على منجزاته الفذة وجهوده التي بذلها لصالح تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو. ونتمنى له النجاح في المستقبل، مؤكدين على تأييدنا التام لخليفته السيد هانز هيكروب.

السيد شين غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بالشكر للسيد الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة. كما أثني على الجهود التي بذلها وفد سنغافورة.

وأشكر وكيل الأمين العام، غينو، على الإحاطة الإعلامية الوافية التي قدمها لنا. ويرى وفد الصين أن الوضع في كوسوفو لا يزال باعثا على القلق الشديد، ويتجلى ذلك في الجوانب الرئيسية الأربعة التالية.

أولا، إن الصراع الإثني في كوسوفو لم يشهد بعد تغيرا جوهريا. فأعمال العنف والقتل ضد أعضاء الأقليات العرقية لا تزال تحدث بين الفينة والأخرى. وقد لاحظنا أن الممثل الخاص السابق للأمين العام، السيد كوشنر، اعترف قبل أن يترك منصبه بأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لم تتمكن منذ إنشائها من أن تضمن بشكل فعال أمن الأقليات، وخاصة الصرب. ونعتقد أن هذا هو أحد الأسباب الرئيسية لعدم استقرار الوضع في كوسوفو. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة، مع قوة كوسوفو، اتخاذ تدابير فعالة لكبح جماح القوى العرقية المتطرفة، وتشجيع كافة الطوائف على العيش في وئام وتحسين الوضع المتوتر في كوسوفو.

وثانيا، إن الانتخابات المقترحة في كوسوفو تبعث على القلق الشديد. فالبعض يحاول تسييس الانتخابات. وينظر الكثيرون هناك إلى الانتخابات على أنها تحرك نحو الاستقلال لكوسوفو، الأمر الذي لن يشكل انتهاكا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) فحسب، بل من شأنه أن يخلف آثارا سلبية خطيرة على الوضع في المنطقة. ويعتقد وفد الصين أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) واضح تماما فيما يتعلق بالوضع النهائي لكوسوفو. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تكثف عملها تشجيعا للصرب على العودة. فبدون المشاركة الواسعة من الصرب، والأتراك والأقليات الأخرى، فإن شرعية الانتخابات ستكون موضع شك.

وثالثا، فيما يتعلق بالتعاون بين بعثة الأمم المتحدة وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، نرحب بأي خطوة تتخذها البعثة بغية تعزيز الحوار مع الحكومة اليوغوسلافية. كما نرحب بالآلية التي تهدف إلى إقامة الحوار. ونأمل أن يحرز الممثل الخاص الجديد للأمين العام تقدما في إقناع البعثة بالدخول في حوار بناء مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، لأن التسوية الملائمة لمسألة كوسوفو إنما تتوقف على تفهم الحكومة اليوغوسلافية وتأييدها وتعاونها.

ورابعا، بالنسبة للحوار بين ألبان كوسوفو وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تشجع وتوجه بشكل نشط ألبان كوسوفو لاستئناف ذلك الحوار والسعي لتسوية مرضية للجميع على أساس صيغة الحكم الذاتي الواسع. وينبغي للمجتمع الدولي أن يمارس تأثيرا إيجابيا في هذا الصدد. وعندما يتحقق الوئام الوطني في كوسوفو في نهاية المطاف وتكفل حقوق ومصالح كافة الطوائف من خلال التشريعات، يمكن عندئذ فحسب تسوية مشكلة كوسوفو بشكل حاسم وبطريقة منصفة ومعقولة.

وأود كذلك الإشارة إلى التقارير العديدة التي تناقلتها وسائط الإعلام الدولية في الآونة الأخيرة حول استخدام منظمة حلف شمال الأطلسي المكثف لذخائر اليورانيوم المنضب في البلقان، الأمر الذي ألحق أضرارا جسيمة بصحة المدنيين الأبرياء وحفظة السلام وبالبيئة. ونلاحظ أن كل الأطراف المعنية، بما في ذلك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، قد ألمحت إلى أنها تعتزم التحقيق في هذا الشأن. ونأمل أن تجري هذه التحقيقات بطريقة مستقلة ومنصفة، وأن تعلن نتائجها على الجمهور وأن تتخذ التدابير اللازمة في أسرع وقت ممكن.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا للترحيب بالممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد هيكروب. وقد لاحظنا أنه أصدر في أعقاب توليه مهام منصبه، بيانات حذرة بشأن الانتخابات في كوسوفو، وأنه قد عقد العزم على تهيئة ظروف آمنة لعودة الصرب ومكافحة الجريمة المنظمة كأولويات في عمله. وينبغي أن يكون ذلك أحد محاور عمل البعثة. ونود أن نعرب عن تقديرنا لذلك. ونأمل مخلصين أنه بقيادة السيد هيكروب، سوف تستخلص بعثة الأمم المتحدة عبر الماضي، وتفي صادقة بمسؤولياتها التي جددها مجلس الأمن وتنفذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) تنفيذا كاملا.

السيد فالديفيزو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): في البداية، أتقدم بالشكر الخاص لوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد غينو، على المعلومات التي قدمها للمجلس. وهذا أساس هام للبيان الذي سندلي به بعد لحظات.

كما أغتنم هذه الفرصة لأزجي التهنئة لجميع أعضاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو، على الانجازات التي حققوها على مدى ١٨ شهرا مضت. وإن تعيين السيد هانز هيكروب ممثلا خاصا للأمين العام سيساعد في الإبقاء على المسار الصحيح الذي خطه السيد برنارد كوشنر. ونحن على ثقة من أننا سنشهد نفس مستوى الالتزام والتفاني في عمل البعثة.

وأود أن أركز على خمس نقاط رئيسية.

أولا، نود أن نبرز أهمية الدور الذي تقوم به الحكومة الجديدة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في التوصل إلى تسوية سلمية للمشكلات التي نتناولها اليوم. ولا بد لنا من مواصلة تقديم التأييد للرئيس كوستونيتشه حتى يتسنى لنا الإسهام على نحو فعال في توطيد دعائم المؤسسات القوية في ذلك البلد.

ولذلك، فمن الطبيعي جدا أن نعلّق مؤقتا مسألة تعزيز حكومة بلغراد ونتجنب مناقشة الأمور ذات الحساسية البالغة للأطراف المعنية. وسيكون من السابق لأوانه، على سبيل المثال، أن نحدد من ناحية، تاريخ الانتخابات العامة في كوسوفو وأن نقرر، من ناحية أخرى، الوضع النهائي لذلك الإقليم. وسيكون من غير المجدي المضي قدما في هذين الاتجاهين دون موافقة بلغراد.

وثانيا، نود أن نعرب عن مدى أهمية مواصلة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو العمل على حماية الأقليات العرقية. وليس من المقبول أن تتواصل أعمال العنف، مثل تلك التي ارتكبت مؤخرا في وادي بريسيفو. ويجب أن يشعر المتطرفون الألبان بضغط المجتمع الدولي من أجل وقف هذه الهجمات. وفي اعتقادنا أنه يتعين وقف أعمال العنف السياسي التي تُرتكب كرد على التغيرات الديمقراطية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة ولقوة كوسوفو ألا يدخرا أي جهد في سبيل القضاء على هذه العوامل التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، وتكون لها آثار تالية على سائر أنحاء المنطقة.

وثالثا، نرى أنه من المناسب أن تتوصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وحكومة بلغراد إلى حل مشترك لمشكلة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين. ويمكن أن يمثل ذلك خطوة هامة نحو توليد الثقة فيما بين الأطراف، فضلا عن أنه يعود بالفائدة على أشد فئات المجتمع ضعفا.

ورابعا، اسمحوا لي بأن أنوه بموافقة حكومتي على التزام حكومة يوغوسلافيا الاتحادية باحترام أحكام الاتفاق العسكري الفني والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). إن تعزيز التعاون بين بلغراد وبعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو أمر حتمي من أجل إحراز تقدم نحو التوصل إلى حل دائم لهذه المشكلة.

وخامسا، ومما له أهمية أن نستعرض الحالة في كوسوفو في سياق أوسع. إذ ليس من المستصوب مواصلة النظر إلى كل صراع يجري في البلقان لحالة منفصلة عن غيرها، لأن هذه الطريقة يمكن أن تفضي إلى مزيد من التأخير في إيجاد حل دائم تعززه الثقة بين جميع الأطراف المعنية.

وأود أن أختتم بكلام موجز عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. إن شرعية مجلس الأمن والأمم المتحدة وهيبتهما هي على المحك الآن، إلى حد بعيد، عندما يتعلق الأمر بفعالية هذه المحكمة وموظفيها. وفضلا عن ذلك، فإن سلامة القانون الجنائي الدولي هي أيضا على المحك. وهذا ما يجعلنا نرى أن مجلس الأمن ينبغي أن يبذل كل ما في وسعه لضمان تحقيقنا للهدف الذي أنشئت المحكمة من أجله.

السيد كوني (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، يا سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة اليوم. وتؤيد أيرلندا تماما كل ما سيقال في البيان الذي سيلقيه السفير شوري، ممثل السويد، بصفته ممثلا لرئاسة الاتحاد الأوروبي. وأود أن أنتهز فرصة عقد هذه الجلسة لكي أبرز عددا من المسائل، التي تعتبرها أيرلندا، بوصفها عضوا جديدا في مجلس الأمن، ذات أهمية قصوى.

تسلم أيرلندا بالجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي فيما يتعلق بكوسوفو. فقد ظلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تعمل على نحو وثيق مع قوة كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وغير ذلك من المنظمات بغية تحقيق الأهداف المذكورة في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويسعد أيرلندا أنها استطاعت المساهمة بأفراد في هذه البعثات الهامة، ونحيي جميع الذين خدموا قضية السلام في كوسوفو.

وربما كان من الملائم في هذه المناسبة أن أشيد بإسهام السفير هولبروك الشخصي في الجهود التي بذلها المجتمع الدولي في غربي البلقان. وتتطلع أيرلندا، مثلما يتطلع هو، إلى انضمام شعوب هذه المنطقة إلينا فيما أسماه في وقت سابق من هذا اليوم بأوروبا الموحدة والكاملة والحرة.

وقد درسنا باهتمام شديد آخر تقارير الأمين العام حول بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، كما استمعنا باهتمام أيضا إلى الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها السيد غينو صباح اليوم والذي نود أن نشكره عليها. ونرحب بالتقدم الذي أُحرز في كوسوفو فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). فقد أُنشئت بنجاح، بمساعدة البعثة، إدارة مؤقتة وأجريت انتخابات بلدية بطريقة ديمقراطية وسلمية، وثمة عمليات تعمير ضخمة يجري القيام بها. وبينما لم تتحقق بعض الأهداف بعد، مثل برنامج البعثة المتعلق بإزالة الألغام، وجوانب من برنامج المساعدة الإنسانية الطارئة، وتنفيذ توصيات إدارة العدل التابعة للبعثة، فإن أيرلندا سعيدة بالتقدم العام الذي أُحرز حتى اليوم.

إلا أنه، بينما تحسنت الحالة الأمنية بعامة، فما زلنا نشعر بالقلق، مثل شركائنا في الاتحاد الأوروبي، حيال العنف ذي الدوافع السياسية والعرقية في منطقة وادي بريسيفو جنوبي صربيا، ولا سيما داخل المنطقة الآمنة. ونحن ندين بشدة استعمال العنف على أيدي الجماعات المسلحة، مما يهدد الوضع الأمني العام في المنطقة. وتؤيد أيرلندا جهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو من أجل التصدي لهذه الحالة، بما في ذلك اعتقال الإرهابيين المشتبه فيهم مؤخرا. ونحن نثني، مثل المملكة المتحدة، على ما أبدته القوات النظامية الصربية واليوغوسلافية من ضبط النفس المتسم بالتعقل في مواجهة الحالة، كما نشيد بالتزام سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية باحترام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وأحكام الاتفاق العسكري الفني. ونرى أن تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بالكامل ينبغي أن يكون الهدف الذي يسعى المجتمع الدولي إلى تحقيقه في كوسوفو.

وما برحت أيرلندا تشعر بالقلق الشديد تجاه الحالة الإنسانية السائدة في المنطقة الإقليمية. ومن الضروري للغاية إحراز تقدم نحو تيسير عودة صرب كوسوفو وغيرهم إلى ديارهم وعكس اتجاه آثار الدمار الواسع النطاق الذي لحق بالمنطقة.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نشكر السيد بيرنارد كوشنر، الذي أتم عمله بصفته ممثلا خاصا للأمين العام ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة في المنطقة. ونحن جميعا نشعر بالامتنان لما بثه السيد كوشنر من حيوية وعزم في هذه المهمة البالغة المشقة. ونرحب بالسيد هانز هيكروب الذي تولى المسؤولية في كوسوفو، ونقدم له دعمنا الكامل.

وفي صدارة المهام التي تنتظر السيد هيكروب إنشاء إطار قانوني لإجراء الانتخابات في جميع أنحاء كوسوفو. وفي حين أنه من المستصوب فعلا المضي قدما في ذلك على وجه السرعة، إلا أننا ينبغي أن نتوخى الحذر حتى نضمن تلبية بعض الأهداف مقدما: فلا بد أن تنفذ نتائج الانتخابات المحلية بالكامل، ولا بد من استكمال التحضيرات في مجال تسجيل الناخبين وتوعيتهم وتزويدهم بالمعلومات. ولا يساور أيرلندا أي شكل في أن السيد هيكروب سيضع كل ذلك في اعتباره، ونقدر ما يتحلى به من تؤده، كما نقدر رغبته في التشاور التي أعرب عنها عندما كان في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وأود في هذه المرحلة، أن أضم صوتي إلى أصوات شركائنا في الاتحاد الأوروبي وسائر الأعضاء في هذه القاعة في الترحيب ببرنامج نشر الديمقراطية الذي بدأه الرئيس كوستونيتشه في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقد أعلنا بالفعل عن دعمنا للرئيس كوستونيتشه، بعد فوزه في الانتخابات في أيلول/سبتمبر الماضي. وجاءت نتائج الانتخابات الصربية التي أجريت في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر الماضي لتؤكد الخيار الديمقراطي. وقد بدأنا الآن نشهد بوادر إيجابية تنم عن تحول جذري بدأته المعارضة الديمقراطية في صربيا وحافظت عليه. وهذه التغيرات مجتمعة لم تحدث أثرا في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وحدها فحسب، وإنما أثرت أيضا على استقرار وازدهار المنطقة بأسرها. إننا نحث الحكومات المعنية على مواصلة العمل على تحقيق تسوية سلمية ترتكز على المبادئ الديمقراطية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة بين جميع المواطنين والمجموعات القومية.

وبالطبع يتطلب حل الصعوبات في كوسوفو عملية طويلة للمصالحة وإعادة البناء. ولذلك فمن الأهمية إيجاد القنوات الملائمة للإفراج السريع عن المعتقلين السياسيين من ألبان كوسوفو، ومنح العفو للمحتجزين الذين لم يحملوا السلاح أثناء الصراع في كوسوفو.

وأود أن أذكر الأهمية التي توليها أيرلندا إلى التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومن الضروري أن يعامل جميع أطراف الصراع على قدم المساواة وأن يمثل مجرمو الحرب المتهمون أمام العدالة بطريقة محايدة وعادلة. والمحاكم في إطار القانون المحلي لها أهميتها من أجل طي صفحة الماضي، إلا أنها لا تستطيع أن تحل محل المحاكم في منتدى دولي بالنسبة لجرائم محددة ومعينة.

وأود أن أشكر السيد غينيو على المعلومات التي أعطاها لنا صباح اليوم بخصوص اليورانيوم المستنفد. ونحن نتفق مع الرأي القائل إن من الأهمية التوصل إلى الحقائق بشأن استخدام اليورانيوم المستنفد في الذخائر في كوسوفو، وآثاره الجانبية المحتملة. ومن الضروري أن يتم تناول هذه القضية بأسلوب شفاف وأن يتم تقاسم المعلومات التي تظهر من التحقيقات المختلفة الجارية الآن - بما فيها ما تقوم به منظمة الصحة العالمية وإدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو. وهذا أمر له أهمية بالنسبة للسكان المحليين والقوات الدولية والمراقبين وعمال الإغاثة الذين خدموا ويخدمون هناك على حد سواء.

وقبل أن أختتم كلامي نرى أن الوجود الدولي ضروري في كوسوفو لبعض الوقت. ونحن نقدر العمل الممتاز الذي تقوم به إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وأنتهز هذه الفرصة لأؤكد للمجلس على أن أيرلندا ستظل مؤيدة بالكامل، سياسيا وعمليا، لجهود الأمين العام.

السيد نيوور (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): إننا نقدر مبادرة عقد هذه الجلسة المفتوحة لاستعراض تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالبلقان، وبكوسوفو على وجه التحديد. ونحن نشكر الأمانة العامة ووكيل الأمين العام غينيو على الإحاطة الإعلامية الهامة التي قدمها إلينا صباح اليوم.

لقد حدث عدد من التغييرات بالغة الأهمية في المنطقة خلال العام الماضي. فلاحظنا، قبل كل شيء، عملية إقامة الديمقراطية بنجاح في يوغوسلافيا، والتي بدأت بالانتخابات الرئاسية، الأمر الذي أحدث تغييرا في التكوين السياسي في بلغراد. وبانتخاب السيد كوستونيتشا رئيسا جديدا، صارت يوغوسلافيا تتحرك بلا شك نحو الاستقرار والوضع الطبيعي. والانتخابات البرلمانية الأخيرة الناجحة في البلاد هي دليل إضافي على أن شعب يوغوسلافيا عازم على طي الصفحة المأساوية الأخيرة في تاريخه ورسم مستقبل جديد وأفضل لنفسه. ويسعدنا بشكل خاص أن يوغوسلافيا قد استأنفت الآن عضويتها في الأمم المتحدة. ومما لا شك فيه أن هذه التطورات الإيجابية سوف يكون لها أثر مفيد في كل أرجاء البلقان.

ونرحب كذلك بإجراء انتخابات بلدية ناجحة في كوسوفو مؤخرا بوصفها خطوة هامة نحو إقامة سلطة تمثيلية ينبغي أن تتولى في نهاية المطاف مسؤولية الجهاز الإداري، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

لقد أدت إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو عملا شجاعا في ظل ظروف صعبة لتنفيذ ولاية القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويجب الإشادة كثيرا بالرئيس المنصرف لإدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، السيد برنار كوشنر، على ذلك. وليس لدينا شك في أن خليفته، السيد هانس هيكراب، سوف يحسن عمله بشكل مماثل في مواجهة التحديات الهائلة التي تشكلها كوسوفو لإدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، مثلما ذكر هو صباح اليوم. ونحن نؤكد على دعمنا الكامل له.

وفيما يتعلق بشعب كوسوفو، نلاحظ بقلق أن الانقسام العرقي ما زال ممعنا وأن العديد من المواطنين في كلتا الجاليتين الرئيسيتين عاجزون عن العودة إلى ديارهم واستئناف حياتهم الطبيعية بسبب الخوف على أمنهم. ونحن نعرف أن الجروح تحتاج وقتا لتلتئم، سواء كانت جسدية أو عاطفية. إلا أن هؤلاء هم السكان نفسهم الذين عاشوا في الماضي جيرانا طيبين في مجتمعات متعددة الأعراق. ونعتقد أن ذلك لا يزال ممكنا، بروح التسامح والنسيان بين جميع سكان كوسوفو. ويكاد لا يكون هناك أية أمة اليوم ليست متعددة الأعراق ولا تتقاسم فيها الجاليات المتنوعة مصيرا مشتركا في سلام ووئام. ولا نجد سببا يجعل كوسوفو غير قادرة على الشيء ذاته، شريطة أن تحترس من السقوط في فخ المغامرات السياسية المضللة.

وتعمل إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وقوة تثبيت الاستقرار في كوسوفو حاليا بوصفهما شريانين حيويين لحياة شعب كوسوفو من خلال توفير الجهاز الإداري الضروري وتشجيع السلام والمصالحة. ويجب ألا نغفل حقيقة أنه لا بد من التوصل إلى حل دائم وسلمي للتأزم الحالي وأنه لمصلحة جميع سكان يوغوسلافيا، بمن فيهم سكان كوسوفو، تهيئة المناخ من أجل إجراء حوار بناء بينهم بحيث يتم تحديد المسار الذي يريدون سلكه لضمان مستقبل أفضل وسلمي ومزدهر لأنفسهم.ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل كل ما في استطاعته لتشجيع هذه العملية.

وقبل أن أختتم كلامي، وكما فعل أعضاء تكلموا قبلي، أود الإعراب عن القلق بشأن الوجود المحتمل ليورانيوم مستنفد في مناطق مختلفة من كوسوفو والخطر الذي يمثله هذا على السكان هناك. وإننا نشجع إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو على مواصلة معالجتها لتلك القضية على نحو بالغ الجدية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل السويد. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شوري (السويد) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والمنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، وكذلك البلدان المنتسبة تركيا، قبرص، ومالطة، فضلا عن أيسلندا ولختنشتاين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة.

أولا، يود الاتحاد الأوروبي أن يشكر السيد برنار كوشنر مرة أخرى على العمل الرائع الذي قام به طوال السنوات السابقة في ظل ظروف صعبة، وأن يتعهد بكامل دعمنا للسيد هانس هيكراب، الممثل الخاص الجديد. كذلك أود أن أشكر السيد جان ماري غينيو على تقريره الثري باللغتين الذي ألقاه هذا اليوم.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز في كوسوفو في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ويؤيد بالكامل الجهود المستمرة للممثل الخاص للأمين العام نحو إنشاء مؤسسات ديمقراطية وذاتية الحكم في كوسوفو من أجل توفير الحكم الذاتي الكبير لشعب كوسوفو وفقا لهذا القرار.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي أيضا الجهود التي تبذل الآن لزيادة الحوار والتعاون بين إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو ومؤسسات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ذات الصلة، ويرحب بالتقدم الديمقراطي المنجز في ذلك البلد وفي صربيا، من خلال انتصار القوى الديمقراطية مؤخرا في الانتخابات التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر. ويتوقع الاتحاد الأوروبي أن يؤدي هذا التقدم إلى إجراء الإصلاحات

السياسية والاقتصادية والاجتماعية الضرورية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الأمر الذي من شأنه أن يسهم أيضا في تخفيف حدة التوتر في كوسوفو ومنطقة برسيفو في جنوبي صربيا.

وفي هذا الصدد، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد طلبه إلى السلطتين اليوغوسلافية والصربية أن تتوصلا إلى القنوات القانونية الملائمة من أجل القيام على جناح السرعة بإطلاق سراح جميع السجناء من ألبان كوسوفو المحتجزين لأسباب سياسية. ويشكل إطلاق سراحهم أيضا خطوة هامة نحو بدء حوار بين ممثلي كوسوفو وبلغراد.

وينبغي أن تظل إجراءات مكافحة أعمال العنف وتعزيز حالة الأمن لكل فرد في كوسوفو أولويا عليا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو. ومما يُرثى له أن قتل الرجال والنساء والأطفال في كوسوفو بسبب خلفيتهم الإثنية لا يزال مستمرا وأن الآراء المعتدلة التي يعبر عنها الكوسوفيون المشاركون في السياسة يمكن أن تُعرض سلامتهم للخطر.

ويشجب الاتحاد الأوروبي بشدة استخدام العنف والتطرف وأية أعمال تزيد من صعوبة التعايش بين الأقليات وتؤثر سلبا على الاستقرار الإقليمي. وفي هذا السياق، يشجع الاتحاد الأوروبي على تعزيز تدابير بناء الثقة بين المجتمعات الإثنية المختلفة في كوسوفو، ويؤيد تماما حق جميع المشردين من كوسوفو في العودة إلى ديارهم في سلام وأمن وكرامة.

ويتمثل عنصر هام من عناصر تعزيز حالة الأمن في كوسوفو في الحد من المستوى العام للجريمة وتفعيل إحترام حكم القانون. وبغية تحقيق ذلك، يعمل حاليا في كوسوفو ما يزيد على ٨٠٠ من أفراد الشرطة المدنية، فضلا عن قضاة ومدعيين عامين من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ويدعم الاتحاد الأوروبي أيضا العمل الذي تقوم به مدرسة جهاز الشرطة في كوسوفو لتدريب أفراد الشرطة ومدربي الشرطة المحليين. وفضلا عن ذلك، لا تزال الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أكبر الدول المساهمة بقوات في قوة كوسوفو، التي لا تزال تؤدي دورا هاما في المحافظة على الاستقرار والأمن في كوسوفو.

وثمة مسألة أخرى يوليها الاتحاد الأوروبي الأولوية وهي مسألة المساهمة في إعادة تعمير كوسوفو وفي تنميتها الاقتصادية. والاتحاد الأوروبي هو إلى حد بعيد أكبر مساهم منفرد يقدم المساعدة إلى كوسوفو ويحتل مكان الصدارة في جهد إعادة التعمير. وفي هذا الصدد، يعرب الاتحاد الأوروبي عن اعتقاده بأن من الضروري مواصلة تهيئة الأوضاع الملائمة للتنمية الاقتصادية في كوسوفو وذلك من خلال إنشاء هياكل اقتصادية تتمتع بمقومات البقاء وفعالة، بما في ذلك المجال المالي.

ويشجب الاتحاد الأوروبي بقوة أعمال العنف التي ترتكبها المجموعات الإثنية الألبانية المسلحة في منطقة برسيفو في جنوبي صربيا، ويؤكد من جديد الطلب المعرب عنه في البيان الرئاسي لمجلس الأمن والمؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ لوقف أعمال العنف في هذه المنطقة على الفور وبصورة تامة. ويطلب الاتحاد الأوروبي إلى جميع المعنيين ممارسة ضبط النفس إلى أقصى حد ممكن وحل أية خلافات حصرا عن طريق إجراء حوار سلمي. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتدابير المحددة التي اتخذتها قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من أجل التصدي للمشكلة، بما في ذلك زيادة رصد الحدود الإدارية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بالتزام السلطات اليوغوسلافية باحترام أحكام قرار مجلس الأمن ١٢٤٤

(١٩٩٩) والاتفاق العسكري - التقني، ويشجع الجهود الرامية إلى البدء بتدابير بناء الثقة بغية استقرار الوضع في المنطقة.

وبغية المساهمة بقدر أكبر في استقرار الوضع، يبذل الاتحاد الأوروبي حاليا جهودا لزيادة تواجده من أجل رصد المنطقة المتضررة.

السيد ملادينوفيتش (يوغوسلافيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية أتمنى لكم، يا سعادة الرئيس، ولبلدكم، فضلا عن الأعضاء غير الدائمين الجدد الآخرين في مجلس الأمن، القيام بعمل ناجح ومُنتج. وأود أن أشكر السيد غينو، وكيل الأمين العام، على إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية.

يتسم الوضع في كوسوفو وميتوهيجا وفيما حولهما، أي الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي التابع لجمهورية صربيا اليوغوسلافية، بسمتين مختلفتين. فمن جهة، يبذل المجتمع الدولي، بما في ذلك بلدان المنطقة، جهودا لتحقيق الاستقرار في الميدان عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) واتفاق كومانوفو العسكري - التقني. ومن جهة أخرى هناك مشاكل كبيرة تتعلق بالأمن في المنطقة الأمنية في أجزاء من بلديات بوجانوفاك، ومدفوجا وبرسيفو، نجمت عن الغارات التي شنها الإرهابيون ذوي العرق الألباني وهجماهم على السكان المحليين المسالمين وقوات الأمن اليوغوسلافية، فضلا عن مشاكل الأمن الخطيرة في كثير من المواقع المحلية في كوسوفو وميتوهيجا ذاهما. وتُلقي هذه الأخيرة بظلال قاتلة للغاية على الصورة الشاملة، ولهذا من الضروري أن يواصل مجلس الأمن، وفقا لما تمليه مسؤولياته، اتخاذ المزيد من التدابير النشطة بغية التغلب على هذه الحالة.

ولا تزال حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تواصل اعتبار المطالب الواردة في البيان الذي أصدره رئيس مجلس الأمن في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وثيقة الصلة إلى أكبر حد وتتوقع تنفيذها بالكامل ودون إبطاء. ويتعلق ذلك خاصة بمطالب المجلس بوقف أعمال العنف على الفور وبصورة تامة في المنطقة الآمنة، وتفكيك المجموعات المتطرفة من الإثنيين الألبان، وانسحاب جميع الأفراد المشاركين في أنشطة متطرفة، من المنطقة الأمنة على الفور.

وفضلا عن ذلك، تطلب حكومتي من قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تتخذا تدابير أكثر قوة للسيطرة على الحدود الإدارية بغية الحيلولة دون شن الغارات على المنطقة الآمنة؛ بهدف تحقيق الاستقرار فيها وتنفيذ التزاماهما الأخرى بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) واتفاق كومانوفو العسكري - التقني.

ولا تزال حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ملتزمة على نحو أكيد بالسعي للتوصل إلى حل للوضع الحالي في المنطقة الآمنة، فضلا عن التوصل إلى حل شامل لكوسوفو وميتوهيجا، بطريقة تفاوضية وسلمية، إنطلاقا من الاحترام التام للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، فضلا عن التزام الحكومتين الجديدتين لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا بضمان توفير الحماية التامة لسيادة البلد وسلامته الإقليمية.

وبغية استقرار الوضع، اقترحت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إما إلغاء المنطقة الآمنة أو تضييقها أو تعديلها بغية وضع نهاية لأنشطة المجموعات الإرهابية من الإثنيين الألبان. ومع مراعاة إمكانية تبرير هذا الاقتراح، نتوقع أن يحظى بدعم تام، ونحن على استعداد للتفاوض بشأن طرائق تنفيذه. ولقد بدأت بالفعل المشاورات مع منظمة حلف شمال الأطلسي بغية تحقيق هذه الغاية.

وتعرب حكومة بلدي، إنطلاقا من التزامها الأكيد بحل يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض، عن اعتقادها بأنه لن يكون بالمستطاع التوصل إلى سلام دائم إلا بالالتزام

بالمبادئ الديمقراطية، وبناء الثقة بين جميع المقيمين في كوسوفو وميتوهيجا وتطوير مجتمع ديمقراطي. ومن أجل ذلك، من الضروري تهيئة بيئة آمنة للجميع والإسراع بعملية عودة اللاجئين والمشردين داخليا وإجراء حوار بين ممثلي المجتمع الألباني في كوسوفو وميتوهيجا والسلطات الديمقراطية الجديدة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا. وأضيف أن حكومة جمهورية صربيا تبذل حاليا بالفعل، بمساعدة الحكومة الاتحادية، جهودا كبيرة لإدماج سكان المنطقة الآمنة بأسرهم في مؤسسات المجتمع المدني الديمقراطي الذي يجري بناؤه حاليا في بلدنا.

وإن قيام اتصالات أفضل بين سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا من جهة وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو من جهة أخرى، يعد على وجه التأكيد، شرطا مسبقا رئيسيا في هذا الصدد. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أذكّر باستعداد بلدي للتوقيع على اتفاق مع الأمم المتحدة بشأن مركز بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تمنياتي للسيد هانز هايكروب بالنجاح في مساعيه المقبلة، بصفته الممثل الخاص في كوسوفو ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وتعرب حكومتي عن تأييدها التام له في هذا المجال.

ولقد أسفر استخدام الذخيرة المحتوية على اليورانيوم المنضب، في أثناء تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي في البوسنة والهرسك وعدوانها على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، عن صدور المزيد من الاحتجاجات الصاخبة في أرجاء العالم، وهي احتجاجات لها ما يبررها تماما. ومع اعتبار أن آثار الإشعاع على الناس والبيئة لا يحدها مكان ولا زمان، يلي الواجب على المجتمع الدولي أن يتخذ كافة التدابير الضرورية العاجلة للتخلص من نتائج ذلك الإشعاع الضارة الواسعة النطاق.

وتصر حكومة بلادي على أن تكون جميع الحقائق ثابتة، وتصر بصفة خاصة، على أن تزال جميع النتائج بالتعاون الكامل مع جميع العناصر الفاعلة الدولية ذات الصلة، بما فيها مجلس الأمن. والمسؤولية عن استخدام تلك الأسلحة يجب أن يتحملها من سمحوا بها، بغض النظر عما إذا كانوا مدركين أو غير مدركين لآثارها الضارة.

وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بوصفها ضحية لذخائر اليورانيوم المستنفد، التي لم تُعرف نتائجها بالكامل حتى الآن، لها الحق في أن تُبلغ على نحو دقيق وشامل باستخدامها. وهذا أيضا يعني ضمنا الحق في الحصول على مساعدة دولية في تقرير الحقائق المتعلقة بآثار الإشعاع، وبالذات في إزالة التلوث من المناطق المتأثرة، وغني عن القول إن الجزء الأعظم من المساعدة ينبغي أن يأتي من أولئك الذين سمحوا باستخدام الأسلحة. وفي الوقت ذاته، نعتقد أنه ينبغي النظر، في إطار جهود الأمم المتحدة الشاملة لنزع السلاح، في إمكانية استحداث إجراء دولي لإنشاء نظام لحظر إنتاج واستخدام تلك الأسلحة. وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مستعدة لتقديم إسهامها الكامل في هذا الصدد. وهي تطلب إلى جميع الدول الأخرى والمنظمات الحكومية وغير الحكومية أن تنضم إليها في تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل سنغافورة.

أولا، أود أن أنضم إلى زملائي في توجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام غينو، على إحاطته الواضحة والمفيدة.

تنخرط الأمم المتحدة في مسألة كوسوفو منذ ما يقرب من ٢٠ شهرا، في واحدة من أكبر عملياتها لحفظ السلام وأكثرها تعقدا، ألا وهي بعثة الأمم المتحدة للإدارة

المؤقتة في كوسوفو. وقد أنجزت الكثير خلال هذه الفترة. والسيد برنار كوشنر الذي ترك لتوه قيادة البعثة، ذكر أنه تم إحراز تقدم في توفير الكهرباء وتجديد المستشفيات والمدارس وإعادة تنشيط الاقتصاد، وإنشاء قوة شرطة وجهاز قضائي لكوسوفو، وإعادة بناء حوالي ١٠٠ ٠٠٠ منزل. وإنني أثني على السيد كوشنر وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لجهودهما وإنجازاتهما في إعادة بناء كوسوفو بعد الدمار الذي حل بها.

ومع ذلك، لا يزال هنا الكثير من المهام التي يتعين القيام بها. وقبل الإفصاح عن ماهية هذه المهام، اسمحوا لي أولا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتوجه علانية بأحر تهانئي وأطيب تمنياتي إلى السيد هانز هيكراب وهو يتولى مسؤولياته الجديدة على رأس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، لقد أخذ على عاتقه عبئا رهيبا.

لقد ذكر وفد سنغافورة من قبل في هذه القاعة إن عمليات حفظ السلام في كوسوفو، تبدو غير سليمة من حيث مفهومها. فلا يبدو أن هناك استراتيجية خروج واضحة للأمم المتحدة. إلا إنه يبدو أنه لا يوجد بديل أفضل لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، في ضوء الظروف التي حملت الأمم المتحدة على التدخل في كوسوفو. ولا يجوز لنا أن نحيد عن الطريق في هذا المنعطف الحرج الذي تغيرت فيه قيادة البعثة. ووجود الأمم المتحدة في كوسوفو والتنفيذ الدقيق لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) يجب أن يستمرا، على الرغم من التحديات الكبيرة التي نواجهها.

وهدفنا الشامل يجب أن يكون إعادة كوسوفو إلى الحياة الطبيعية. فلا يمكن السماح بترك كوسوفو تعاني إلى الأبد من حالتها الراهنة. وفي هذا الصدد، يبرز بوضوح تفرد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بصفتها عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، كما كان الحال بالنسبة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. فتلك البعثة هي إدارة بكل معنى الكلمة، رغم كونها مؤقتة. فهي، على غرار أية إدارة أخرى، مسؤولة عن بناء – أو على الأصح إعادة بناء – كوسوفو من جميع الجوانب: الأمنية، والاجتماعية – السياسية، والاقتصادية وغيرها. ومن المهم إذن، وقد بدأت الاضطلاع بمهمة كبرى إلى هذا الحد، ألا تنهيها الأمم المتحدة قبل الأوان. ومن الأساسي بالتالي أن نكون واضحين في أهدافنا، وأن نكفل تحقيق هذه الأهداف، وفي الوقت ذاته، يتعين على الأمم المتحدة أن تكون على وعي دائم بالحاجة إلى ضمان الكفاءة والفعالية قياسا بالتكاليف، في إدارتها واستخدامها للموارد.

وهناك، في رأينا، ثلاثة مجالات حرجة يلزم معالجتها في كوسوفو. الأول هو الحالة الأمنية في كوسوفو وحولها. والعنف ذو الدوافع السياسية الذي يُرتكب ضد الأقليات في كوسوفو، تصاعد مرة بعد الانتخابات البلدية التي أُجريت في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. وهذا العنف لا يفيد أي طرف من الأطراف. وهو بالتأكيد لا يساعد كوسوفو على التقدم نحو العودة إلى الحياة الطبيعية. ولا بد إذن من بذل كل جهد ممكن لكبح هذا العنف. ونطلب إلى جميع الطوائف العرقية في كوسوفو أن تضع حدا لأعمال القتل والتشويه. وينبغي التصدي بشدة لكل من ينخرطون في تلك الأنشطة. وبالتالي ندعو بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو أن يضاعفا جهودهما لضمان أمن جميع الطوائف العرقية، والأقليات بصفة خاصة، وتسليم مرتكبي هذه الأعمال للعدالة. وتنسيق أنشطة شرطة البعثة وقوة كوسوفو من خلال فرقة العمل المشتركة المعنية بالعنف السياسي، هو بالتأكيد خطوة في الاتجاه الصحيح.

ويجب أيضا عدم السماح بتفاقم الصراع في وادي بريسيفو المتاخم لكوسوفو، فهو يحمل في طياته إمكانية

زعزعة استقرار المنطقة والقضاء على كل شيء طيب أمكن إنجازه في كوسوفو. ويجب أن تتوقف جميع أعمال العنف في وادي بريسيفو، وبخاصة تلك التي تقوم بها الجماعات المتطرفة. ونرحب بقيام قوة كوسوفو بإلقاء القبض في الآونة الأخيرة على تسعة أعضاء في جيش تحرير بريسيفو وميدفيديا وبويانوفاك، وذلك بالقرب من الحدود الإدارية مع صربيا. وعلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو أن تتخذا التدابير الأخرى اللازمة لمعالجة المشكلة. كما نرحب بأن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وممثلي الطوائف المتضررة شرعوا في إجراء حوار. وهذا يمكن أن ييسر إيجاد حل للمشكلة في وادي بريسيفو. ونحث الجانبين على مواصلة هذا الحوار.

المجال الثاني هو المصالحة بين الطوائف العرقية في كوسوفو. وقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) واضح بشأن وضع كوسوفو السياسي. ولا يجوز السماح لهذه المسألة بأن تزيد من انقسام كوسوفو، بالنظر إلى جميع المضاعفات التي قد تترتب على ذلك بالنسبة للمنطقة. وبدلا من ذلك، ينبغي بذل جهود لتحقيق المصالحة بين مختلف الجماعات العرقية في كوسوفو. وهذا بالطبع يسهل قوله أكثر مما يسهل فعله. أما إذا كان هناك تحرك في الاتجاه الصحيح، فستستفيد منه كل الجماعات العرقية.

وتشجيع التسامح العرقي مسألة أساسية للتوفيق بين جميع الطوائف العرقية. والاختبار البسيط هنا هو عودة اللاجئين من الأقليات، بحرية وبأعداد كبيرة إلى كوسوفو. وإلى أن يحدث ذلك، نأمل في أن يؤدي الإطار الأمني الذي استحدثته البعثة وقوة كوسوفو إلى تشجيع اللاجئين من الأقليات على العودة إلى كوسوفو.

ويجب أيضا أن نتصدى للمسائل الواضحة التي تعوق المصالحة. فينبغي الإفراج عن جميع السجناء السياسيين.

وينبغي الكشف عن أماكن جميع الأشخاص المفقودين في كوسوفو. والتغيير الأخير في قيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا يحيي الأمل في الإفراج المبكر عن السجناء السياسيين. ويحدونا الأمل في أن تحل مشكلة الأشخاص المفقودين في القريب العاجل.

المجال الثالث هو بناء قدرة الحكم الذاتي وتحقيق الانتعاش الاقتصادي في كوسوفو. والجهود التي تبذلها البعثة لبناء المؤسسات والقدرات في كوسوفو من أجل الحكم الذاتي جديرة بالثناء والدعم. وينبغي إشراك جميع الطوائف العرقية في كوسوفو في هذه العملية الهامة المؤدية إلى الحكم الذاتي. ومع ذلك، لا ينبغي إجراء انتخابات على نطاق كل إقليم كوسوفو إلا بعد توفر الظروف السليمة.

وينبغي أيضا بذل جهود لحفز التنمية الاقتصادية في كوسوفو. وينبغي اتخاذ خطوات لزيادة التجارة مع كوسوفو، وزيادة الاستثمارات فيها، لأن ذلك سيولد حركة تصاعدية إيجابية، وسيعيد كوسوفو إلى حالتها الطبيعية. وعندما يتذوق أهل كوسوفو ثمار النمو الاقتصادي سيصبحون أكثر نزوعا إلى بيئة سلمية ومستقرة وآمنة، حتى يواصلوا بناء الاقتصاد.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بإثارة نقطة هامة: يجب أن نكون واقعيين. فعودة كوسوفو إلى حياتها الطبيعية قد تستغرق عدة سنوات أخرى. واستمرار انخراط الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في كوسوفو، وتحليهما بالصبر في معالجة هذه المجالات الحرجة الثلاثة سيكون بالتالي مسألة حيوية.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة للسيد غينو للرد على التعقيبات التي تم الإدلاء بها.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): أولا، اسمحوا لي أن أشكر المجلس على إعرابه الحار عن دعمه للممثل الخاص

الجديد للأمين العام. وكما قلت في إحاطتي الإعلامية، فإن دعم المجلس أساسي لنجاح البعثة، وسأنقل إلى السيد هانز هيكروب الكلمات الرقيقة التي وجهت إليه.

وأود أن أتناول المسألتين اللتين أثارهما السفير غاتيلوف. أولا، فيما يتعلق بالعمل الذي سينجز في بيرن بشأن الإطار الدستوري لكوسوفو، فنحن لا علم لدينا بذلك العمل، وفي الحقيقة، نرحب بأي معلومات عنه. ثانيا، إن التقرير المتعلق براكاك ليس بين أيدينا، ولم نره مطلقا. وقد ظللنا على اتصال مع وفد الاتحاد الروسي وبذلنا مساعينا الحميدة مع مختلف المؤسسات لنحصل عليه. وسنواصل بذل تلك الجهود.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.